الفصل الأول

الإطار السياسى والاجتماعى
لحركة الفكر التربوى العربى فى العصر الحديث

لسنا فى حاجة إلى البرهنة على أن الفكر التربوى إنما هو دالة للمتغيرات الأساسية التى تشكل المسرح الرئيسى الذى يتحرك عليه ، تلك المتغيرات التى تكون جملة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة سواء بفعل قوى خارجية أو نبتا لأوضاع داخلية .

ومرادنا فى الفصل الحالى أن نحاول دراسة أهم هذه المتغيرات والتى تشكل فى جملتها السياق المجتمعى.

١- السيطرة العثمانية :

فابتداء من القرن السادس عشر يقع الوطن العربى تحت سيطرة الدولة العثمانية ولا يسلم منه إلا مراكش (المغرب الآن).

ومن أهم ما كان الحكم العثماني يتميز به أنه كان حكما غير مباشر ، قد يكون مركزيا ولكنه غير مباشر ، فقد كان يركز وظيفة الدولة فى المحافظة على الأمن الخارجى والأمن الداخلى وإقامة نظام قضائى . أما فيما عدا هذه الوظائف الثلاث من مسائل عامة كالصحة والتعليم ، فقد كانت الدولة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسئوليتها فتتركها للأفراد والهيئات والجماعات . ورغم أن الحكم العثمانى كان غير مباشر إلا أنه كان يتفاوت فى هذا من بلد إلى آخر [١] .

كذلك تميز الحكم العثمانى بأنه حكم عسكرى بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثمانى أداة الحكم فى الولايات ، فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معا ، ففى بعض المناطق العربية كالعراق مثلا خضع لنظام الوحدات الإقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضا لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أو تيمار ، وهؤلاء بدورهم يوزعون ما لديهم من أراضى زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان ، ورحب سلاطين الدولة العثمانية بهذا النظام الإقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض ،

وضمنوا من جهة أخرى الحصول فى أوقات الحرب على قوات لازمة دون تكاليف تذكر لأن صـــاحب الإقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده ، ثم أن هذا النظام كان يغنى الدولة عن دفع مرتبات الجنود أوقات السلم ، ومع ذلك فقد كان لهذا النظام الإقطاعى عيوبه بطبيعة الحال [٢].

أما فى غير المناطق الخاضعة للنظام الإقطاعى العسكرى والتى لا تعرف الزعامة أو التيمار كإيالة مصر وبغداد والبصرة ، فقد عرفت الحاميات (الأوجاقات) ، وهذه تتكون من عســكريين محترفيــن تدفــع لهم الدولة مرتباتهم ولم يكن عمل هذه الحاميات مقصورا على الحــرب ، بــل كانــت تشترك فى إدارة البلاد ، واتضح هذا فى حالة الحاميات العثمانية فى مصر [٣].

وتشــير هذه الفترة إلى تخلف واضح فى الثقافة العربية ، وذلك نظرا إلى أن الأتراك وإن كانوا مسلمين إلا أنهم جهلوا اللغة العربية فبقوا بعيدين عن روح الثقافة العربية ، ثم لأن هذه السيطرة هبطت بالعرب إلى أمة تابعة فهد ذلك من معنوياتها وأنقص من ثروتها وصرفها عــن تيار التقدم الذى لا ينشط إلا فى ظلال السيادة والحرية. أضف إلى هذا أن سلاطين آل عــثمان ما فتئوا ينقلون العلماء ومهرة الصناع والفنانين إلى قصبة ملكهم حتى أفقروا الوطن العــربى من أفذاذ رجاله فى مختلف الميادين ، بل لقد ذهب البعض إلى القول بأن من أهداف الحكومــة العثمانــية كان إهمال الوطن العربى وجره إلى التأخر والتدهور المادى والمعنوى حتى لا يتطلع إلى الاستقلال ، ويبرهن هؤلاء على مقولتهم تلك بأن تلك الحكومة لم تجد بأسا من أن تضع للولايات العربية حكومات قائمة على النزاع والمنافسة والسلب واقتسام الغنيمة ، ومــن ذلــك سيطرة أمراء المماليك على مصر فى العهد العثمانى بكل رذائل هؤلاء الأمراء وتخلفهم الفكرى والخلقى [٤].

ولذلك فقد سجل التاريخ هبوطا فى مستوى الثقافة العربية فى العصر العثمانى ، حتى زحفــت العجمــة علــى اللغة ، واختفت البحوث الفلسفية والعلمية ، وأغلق باب الاجتهاد فى الفقــه ، وانعــدام التأليــف إلا من الملخصات والمختصرات للمؤلفات التى ألفت فى العصر الذهــبى العــالف ، وانحط الفن الحربى ، وانحصر فى مجرد مهارات اللعب بالسيف والكر والفــر علــى ظهور الخيل ، وانعزل العرب عن مجرى المدنية الإنسانية فجهلوا حتى مجرد وجــود أمــم خطت فى مضمار الحضارة خطوات فسيحة ، ولولا الأزهر الشريف والزيتونة

والحرميـــن الشريفين والقيروان لأصبيت اللغة العربية والعلوم الدينية بأضرار كثيرة ولغلبت عليها اللغة التركية [٥] .

وقد كان لكل هذا التدهور الثقافى أثره السئ فى تماسك الأمة العربية وحيوتها ، إذ لا شـــك أن قوة الأمة وتركيبها يتأثران بكل ما يطرأ على العوامل المكونة لها من تغير قوة كان أو ضـــعفا ، وظل العرب سنوات طويلة مستسلمين للسيطرة العثمانية على اعتبار أن السلطان العـــثمانى كـــان خليفة المسلمين ، وربما كان من أخطر ما تعرضت له الأمة العربية فى ذلك العصـــر اخـــتلاط مفهـــوم العروبة عندهم بمفاهيم أخرى كالخلافة وإمارة المؤمنين وقبولهم الخضوع للسلطان العثمانى باسم الدين .

لكـــن السلطان عبد الحميد عندما استخدم الجامعة الإسلامية سلاحا أيديولوجيا لمقاومة امبرياليـــة الغـــرب والحركات القومية المسيحية التى كانت تهدد ملك السلطان ، أصاب قدرا كبـــيرا مـــن الـــنجاح ، فقد أوجدت له كثيرا من الأنصار فى القسم العربى من الإمبراطورية فلاسترضـــاء العرب راح يجود على المؤسسات العلمية العربية بمنح سخية ويغدق المناصب والمـــيزات على أمراء العرب وأعيانهم ، ويبذل المبالغ الطائلة لإصلاح وزخرفة المساجد فى مكـــة والمديـــنة والقدس ، ويوكل سدانتها إلى العرب أنفسهم ، وشكل فرقة مختارة من الجند العـــرب ضـــمها إلـــى حرسه الخاص ، كما استخدم العرب فى شئونه الشخصية فى القصر السلطانى ونال بعضهم حظوة كبرى لديه ومنهم عزة باشا العابد [٦].

ويـــبدو أن عـــبد الحميد قد أدرك أن والده وعمه قد أهملا إنشاء علاقات مع الشعب العـــادى وبخاصـــة فـــى الولايات العربية – وهذا هو الذى يفسر تقريبه لبعض الشخصيات العربـــية وايقـــاءه الشـــيخ أبـــو الهدى الصيادى (حلبى الأصل) وغيره من مشايخ الطرق الصـــوفية فى الأستانة طيلة حكمه. وقد ألف الصيادى كثيرا من الكتب والمقالات التى كانت تـــدور حـــول الدفاع عن شرعية إدعاء عبد الحميد بالخلافة ودعوة المسلمين للالتفاف حوله والخضوع له. ولا شك أن عبد الحميد قد تنبه إلى الروح القومية المتصاعدة فى سوريا وعمل علـــى مقاومـــتها بـــتقوية الاتجاه الدينى الذى كان يتضمن القضاء على العثمنة والإبقاء على الخلافات الدينية [٧]

ورغم أن " العثمنة " كانت تدعو لفكرة الوطن الأم ، مع تساوى جميع الرعايا أيا كان جنســـهم وديـــنهم – أمام القانون وولائهم للأسرة العثمانية الحاكمة ، فإن رفض القوميين من

أبـــناء الأقليات قبول المساواة ونجاح حركة الوحدة فى ألمانيا وإيطاليا وتحرك الآمال القومية لـــدى المجموعات المسلمة من غير الأتراك فى داخل الإمبراطورية – كل ذلك أدى إلى نمو الشـــعور بالكيان التركى وظهور القومية التركية مما كان دافعا لقيام حركة ثورية تركية. وقد عقـــدت الحـــركة الثورية (جمعية الحرية العثمانية) صلات مع منظمات مسلمى ألبانيا ومع (شـــباب الأتـــراك) فى باريس ، وأخيرا اندمج الجميع فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ واتخذوا اسم جمعـــية باســـم (لجنة الاتحاد والترقى) واتفق الجميع على خلع السلطان عبد الحميد وإعادة النظام الدستورى وتم لهم ما أرادوا [٨] .

وكان ذلك إيذانا ببدء عهد من الاضطهاد والمذابح للعرب ، ففى صيف ١٩١٥ نصبت المشانق فى ميدان الحرية ببيروت وشنق فوقها أحد عشر من الأعيان وظلت جثثهم فى الحبال ســـت ســـاعات ثم ألقيت بعد ذلك فى حفرة المقابر العامة برمال بيروت ، وفى ديسمبر سنة ١٩١٦ أعـــدم الجـــنرال نـــور الديـــن باشا قائد القوات التركية فى العراق وصاحب السلطة العســـكرية والمدنية هناك رميا بالرصاص ألفا وخمسة وخمسين شخصا جلهم من شباب بغداد الحـــر وشنق منهم عددا كبيرا ، كما مات بعضهم جوعا فى الصحراء ، وحينما استولى خلفه خلـــيل بك على كوت العمارة ، أمر بشنق أربعين من أعيان المدينة وأباح نساءهم لجنوده فلم يحتملن الحياة مع عارهن فقذفن بأنفسهم فى النهر وحملت مياهه جثثهن خلال شوارع المدينة التى سبق أن عشق فيها .

أما جمال باشا فمذابحه فى الشام مشهورة ومعروفة [٩] .

٢ – زحف الاستعمار الغربى :

ومـــنذ أواخـــر القـــرن الثامن عشر نلاحظ أن تاريخ منطقة الخليج يدور حول محور السياسة البريطانية ، وهذه السياسة كانت توجهها إدارة موحدة تتخذ من الهند قاعدة لها . ومن المعروف أن شركة الهند الشرقية كانت تدير جميع حركات التوسع الاستعمارى البريطانى فى المـــناطق المـــتاخمة للمحيط الهندى ، وقد صادفت السياسة البريطانية فى الخليج نجاحا كبيرا نظـــرا لعـــدم وجود سلطة قوية موحدة على شواطئه منذ بدأ هذا التدخل فى العقد السابع من القرن الثامن عشر .

ولذلك كان مبدأ هذه السياسة ، المحافظة على الوحدات السياسية الضعيفة المفككة التى لـــم تكـــن تـــزيد فى كثير من الأحيان على مشيخة لقبيلة ، وكان لهذه السياسة أثرها فى تعدد

الحمايـــات علـــى الـــبلدان العربـــية خاصة فى منطقة الخليج ، فعلاوة على إمارتى الكويت والبحرين ، كان يمكن تعداد ست حكومات أسمتها السياسة البريطانية حكومات مستقلة ، لأنها كانـــت مستقلة عن بقية العالم العربى ، وهذه الحكومات كانت : مشيخة قطر ، وأم القوين ، العجمان ، الشارقة ، دبى ، أبو ظبى .

أمـــا ســـلطنة عمـــان الواقعة جنوب هذه المحميات ، فقد لقيت فى عهد قوتها مقاومة بريطانـــية ، ونلاحـــظ أن هـــذه السلطنة قبل ظهور الملاحة التجارية كانت من أقوى الدول الـــبحرية فـــى المحيط الهندى وتمتلك مستعمرات واسعة على الساحل الشرقى لأفريقيا ، فلما نجحـــت بريطانـــيا فـــى تفكـــيكها ، استطاعت فرض حمايتها على ما تبقى من هذه السلطنة الكبيرة [١٠].

وعـــندما مـــا احـــتل الاســـتعمار الفرنسى الجزائر سنة ١٨٣٠ ومن ثم تونس سنة ١٨٨١ ، ومـــراكش ســـنة ١٩١٢ ، واحتل الاستعمار الإيطالى ليبيا سنة ١٩١١ ، غير البنى الاقتصادية التقليدية فى المغرب العربى ، وقد لعب الاستيطان دورا هاما فى هذا التغيير الذى أدى إلى التأثير المباشر والجوهرى على المجتمع ووضعه الديمغرافى وتشكيله الطبقى [١١] .

لقـــد كان من بين أهداف الاستيطان الغربى ، توفير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب للـــدول الاســـتعمارية حيـــث كان يشكل ذلك هدفا إستراتيجيا للدول الغربية فى ظروف السلم والحرب .

ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادى ، بل كانت الدوافع السياسية لا تنفصل عن الدوافـــع الاقتصـــادية فـــى خطـــوات الـــدول الاستعمارية ، فقد كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائـــر ، فى القرن التاسع عشر تؤمن بفكرة إدماج الجزائر بها ، ولذا كانت مقتنعة خاصة فى عهد الجمهورية الثالثة (١٨٧١-١٩٤٠) فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر بـــأن نقـــل المواطنيـــن الفرنسيين وتوطينهم فى الجزائر وتوزيع الأرض عليهم هو الطريق لتحقيق تلك الفكرة [١٢].

وكـــان الاستيطان فى الجزائر تجربة ونموذجا سعت فرنسا لتعميقه فى المناطق التى احتلتها فى المغرب العربى ، حيث هيأت الدعم عن طريق احتلالها للمنطقة واستيطانها .

وكانت الوصاية الدولية التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠ -١٨٤١ ، كفيلة فى النهاية بجلب الاحـــتلال الـــبريطانى إلى مصر ، لقد انحصر من الوجهة العملية تطبيق هذه الوصاية على

مصـــر فـــى اشتداد النزاع بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ السياسى الأعلى فى هذا القطـــر ، ولـــو أن الخديوية المصرية لم تكن من أملاك الدولة العثمانية ولم تكن تريد الدول (إنجلـــترا وفرنسا خصوصا) بقاءها فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لكان من المنتظر أن يـــؤدى هـــذا التنازع الإنجليزى الفرنسى على النفوذ السياسى فى مصر إلى إضعاف الوصاية الدولية .

ولكن هذا التنازع بسبب الوضع القائم ، ساعد على إحكام سيطرة هذه الوصاية الدولية على مصر ، ومع ذلك فقد كان واضحا ، وبنسبة تزايد النزاع على النفوذ السياسى بين فرنسا وإنجلـــترا ، أن تطبـــيق هذه الوصاية الدولية لن يكون إجراء يصدر عن (اتحاد أوربى) ، بل سوف ينحصر التطبيق فى النهاية فى يد واحدة من الدولتين المتنازعتين على النفوذ : إنجلترا أو فرنسا ، وكانت إنجلترا هى التى انفردت بالإجراء الذى نقل (الوصاية الدولية) من تدخل اقتصادى سياسى إلى احتلال عسكرى سنة ١٨٨٢ ، يكفل لإنجلترا السيطرة الفعلية دون سائر الدول الأوربية ودون الباب العالى [١٣].

ومـــن أول الأمـــر ، اتخـــذ الاحتلال إجراء معينا ، كان ذا أثر بالغ على الموقف فى الســـودان الـــذى كان تابعا فى ذلك الوقت لمصر ، ونعنى بذلك إلغاء الجيش المصرى الذى صدر به مرسوم فى ١٨٨٢/٩/١٩ ، وترتب على إقصاء القيادة الوطنية ووضع زمام الجيش فـــى يـــد الضـــباط والرؤساء الإنجليز ، أن تمكن هؤلاء – تدريجيا – أن يضعوا أيديهم على الســـودان ويسيطروا عليه سيطرة فعلية ، لا يقلل من ضراوتها ذلك الاشتراك الرمزى لمصر فى حكم السودان حيث أن مصر نفسها كانت تحت رحمة الاستعمار البريطانى [١٤] .

وعقب الحرب العالمية الأولى ابتدعت عصبة الأمم نظام الانتداب ، وذلك للتوفيق بين مبدأ تقرير المصير الذى دعا إليه الرئيس ولسون بعد الحرب وبين أطماع الدول الاستعمارية الـــتى تســـترت وراء هذا النظام ، فقد قيل فى ذلك الحين أن بعض الأقطار التى كانت تابعة لـــدول مهـــزومة ، ومـــن بينها الدولة العثمانية ، ليست قادرة على حكم نفسها بنفسها ولذلك يستحسن أن يعهد بإدارتها مؤقتا إلى دولة متقدمة تساعدها على ممارسة الاستقلال فيما بعد . ولـــم توزع هذه الأقطار بين الدول الكبرى إلا فى مؤتمر سان ريمو الذى اشتركت فيه الدول الأعضـــاء فـــى مجلـــس العصـــبة الدائم (أبريل سنة ١٩٢٠) ، وكانت الولايات المتحدة قد انســـحبت من عصبة الأمم ، فانفسح المجال أمام بريطانيا وفرنسا لكى تنفذا سياستها التوسعية فى الشرق العربى ، وخصت فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان [١٥] .

وقد اكتنف الغموض مستقبل العراق فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فلم يكن ثمة مفهوم قومى واضح لأن بعض العراقيين ربطوا مصيرهم بالدولة العثمانية واعتبروا هزيمتها هزيمة لهم وبناء عليه ، فإن الوجود البريطانى الذى بدأ باحتلال بغداد فى مارس سنة ١٩١٧ مهما برر نفسه بمؤازره استقلال العرب ، صار يعد فى نظر هؤلاء احتلالا أجنبيا .

كذلك اختلفت آراء الاستعماريين البريطانيين إزاء السياسة التى يجب اتباعها فى العراق وكان الخبراء السياسيون الملحقون بالحملة البريطانية قد نشأوا فى سلك الإدارة الاستعمارية بالهند ، فنقلوا أساليب هذه الإدارة إلى العراق رغم اختلاف الظروف ، ولم يتقبل هؤلاء الموظفون الإعلان البريطانى الفرنسى الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ والذى يؤكد استقلال الولايات العربية التى كانت تابعة للدولة العثمانية ، علما بأن مفهوم الاستقلال الوارد فى هذا التصريح أبعد ما يكون عن أمانى الوطنيين العرب [١٦] .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، دخلت الولايات المتحدة – كدولة – ميدان الشرق الأوسط بعد أن شاركت فى دحر القوى الفاشية ، ولم تشأ أن تعود من جديد إلى سياسة العزلة التى اتبعتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكانت النتيجة انحسار الاستعمارين الإنجليزى والفرنسى وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ والسيطرة الاقتصادية ، وكان لابد أن ترث الولايات المتحدة بعض ملامح واتجاهات الاستعمار الغربى فى الوقت الذى برزت فيه المشكلة الفلسطينية التى تفاقمت بمؤازرة النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة [١٧].

وحين سعت واشنطن إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى نظر إليها العرب بعين الشك خاصة وأن سجل السوفيت منذ نشوب ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ لم يكن ينذر بأى محاولات توسعية ، بل إن موسكو طالما ناصرت قضايا التحرر فى العالم العربى وشنت حملات متواصلة ضد وجود قواعد عسكرية غربية على مقربة من الاتحاد السوفيتى الجنوبية . ولم تفطن الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى أن العرب لا يخشون الاتحاد السوفيتى الذى تبعد حدوده كثيرا عن أراضيهم بقدر ما يخشون الخطر الامبريالى الغربى وصنيعته الصهيونية ، وهكذا فشلت مشروعات الأحلاف الغربية ، وأدت الضغوط الغربية على العرب إلى تقاربهم مع السوفيت الذين قدموا السلاح والمساعدة التقنية والاقتصادية والدعم السياسى ، وإزاء هذا النشاط السوفيتى وبنمو القومية الراديكالية فى العالم العربى وازدياد المداخلات الأمريكية فى شئون المنطقة وضعف بريطانيا المستمر ، ما لبث الوجود

البريطانى أن تقهقر ثم انحسر ، وما لبثت الولايات المتحدة أن دخلت بقوتها ومواردها لترث الاستعمار البريطانى وتصبح هى قائدة الزحف الامبريالى فى صوره الجديدة [١٨].

وزادت سطوة الولايات المتحدة بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية حيث أصبحت هى القوة الكبرى الوحيدة المهيمنة ، وأصبح لها وجود طاغ فى الدول العربية بعضه فى صورة قواعد عسكرية واحتلال صريح ، وبعض الآخر نفوذ يصل فى كثير من الأحوال إلى حد الإملاء والتوجيه ، وشجع على هذا ما شهده عام ١٩٩٠ من غزو عراقى للكويت ، حيث تقاعست الدول العربية عن القيام " بحل عربى " ، فقامت أمريكا بتجييش الجيوش ، تحت غطاء ومشاركة عربية بدحر الجيش الكويتى ، لكن ترتب على هذا احتلالها لمنطقة الخليج بأجمعها ، وبالتالى بسط هيمنتها وسيطرتها ، وساعدها هذا على أن تقوم بالكارثة الكبرى : احتلال العراق منذ عام ٢٠٠٣ بمساعدة دول عربية !!

٣- السرطان الصهيونى :

وكنتيجة مباشرة للثورة الصناعية ، تمكنت الطبقة البورجوازية من تثبيت دعائم سيطرتها السياسية والاقتصادية فى غالبية دول أوربا الغربية ، وبدأت موجة كبيرة من موجات التوسع الامبريالى بغية السيطرة على اقتصاديات دول العالم وتحويل هذه الدول إلى مجرد مصادر للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية وأسواق استهلاكية لمنتجات الغرب ، ومن هذا المنطلق أصبحت الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا فى أمس الحاجة إلى أنظمة حكم موالية لها فى الدول الواقعة تحت نفوذها ، ليس فقط لمجرد حماية مصالح الدول الامبريالية فى بلادها ، وإنما أيضا للقيام بدور الحارس الأمين لهذه المصالح إذا ما تعرضت للخطر فى مناطق مجاورة ولذا ، فإن وجود دولة يهودية يخدم بالتأكيد مصالح الدولة الكبرى ذات السيطرة والنفوذ على فلسطين ليس داخل حدودها فحسب وإنما فى منطقة الشرق العربى كله [١٩].

وفى الوقت الذى بدأ يتبلور فيه التحالف بين الامبريالية الغربية والبورجوازية اليهودية بشكل أكثر وضوحا ، فإن هذا التحالف لم يعد يقتصر على نظريات وآراء مجردة بل تعدى ذلك ليصبح ممارسة عملية ، فالتمويل اليهودى للمشاريع الامبريالية أصبح حقيقة واقعة ، وخير شاهد على ذلك صفقة أسهم قناة السويس ، كما أن المخاوف التى أبداها اليهود فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يعد لها أساس متين بعد الاحتلال الامبريالى الفعلى

لمناطق مجاورة لفلسطين والتواجد العسكرى فيها ، بحيث أصبح الوجود البريطانى فى مصر وقبرص مبعث طمأنينة وتشجيع للمهاجرين اليهود إلى فلسطين على اعتبار أن القوات البريطانية جاهزة لحمايتهم فيما لو تعرض وجودهم فى فلسطين للخطر [٢٠] .

ولسنا فى معرض تتبع قصة استيلاء الصهيونية على أرض فلسطين ، وإنما هناك حقيقة يجب أن نعترف بها وندرك معانيها ، وهى أن الصهيونية العالمية حققت نجاحا كبيرا فى مجال الهجرة مما مكنها من إقامة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، والتى كان لها آثار بعيدة المدى على العالم العربى كله ، ولكن هذا النجاح لا يرجع إلى إمكانات الصهيونية ودقة تخطيطها وتنظيمها فقط – هذا مع عدم الاستهانة بهذه الإمكانات ولا بهذا التخطيط والتنظيم – وإنما يرجع النجاح إلى ثلاث عوامل إضافية أساسية [٢١] .

الأول : أن الدول الأوربية الاستعمارية – وليست إنجلترا فقط – كانت شريكة مع الصهيونية العالمية فى عمليات الهجرة ، كانت تشجع الهجرة وتسمح بها وتهئ لها مواقع التجمع ، وتساهم فى تمويلها ، ومعظم مصادر الهجرة اليهودية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الأقطار الأوربية .

والثانى : أن الواقع العربى وقتئذ ، وعلى مدى المرحلة الطويلة ما بين الحربين العالميتين وحتى عام النكبة (١٩٤٨) ، كان فى مصلحة الصهيونية العالمية ، وبالتالى فى مصلحة الغزو الصهيونى إلى فلسطين ، فلقد كانت جميع الحكومات العربية وقتئذ على وجه التقريب عميلة للاستعمار ، أو ضعيفة أمامه ، وكانت الجماهير العربية بدون تنظيمات وطنية ولا قيادات واعية إيجابية .

والثالث : أن الإدارة الفلسطينية البريطانية كانت تساهم فى تشجيع الغزو وتهيئ البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لهذا الغزو .

ومن الغريب أن يشهد الفكر العربى صيحة تنبيه وتحذير مبكرة ، لكن لا يلتفت إليها أحد ، [٢٢] فقد رأى الشيخ محمد رشيد رضا – الذى سنرى له العديد من المواقف التربوية الجادة – أن ينتظر فرصة ما تداولته الجرائد والمجلات سنة ١٨٩٨ " بشأن تعمير فقراء اليهود لبلاد فلسطين وبث المعارف وتوسع التجارة والصناعة فى ربوعها " لإثارة دعوة جديدة : أن يوقظ فى النفوس روح الغيرة وحب الاقتباس فى ميدان العلم والعمل لمصلحة الوطن ، وهو بوجه دعوته إلى الروابط المحكمة بين اليهود مع تفرقهم فى الممالك وتشتتهم

فـــى الأقطار وكيف يمدون سواعدهم لمساعدة إخوانهم ومعاضدة قومهم " ، ويخاطب القابعين بـــالخمول بقوله " أترضون أن يسجل فى جرائد جميع الدول أن فقراء أضعف الشعوب الذين تلفظهـــم جمـــيع الحكومات من بلادها هم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه بحيث يقـــتدرون علـــى امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنياءها فقراء " ؟ ورأى رشـــيد رضا أن المسألة جديرة بأن تكون باعثا للتفكر والتساؤل ، فدعا إلى جعلها " موضوع محاورتكم لتتبينوا هل هى حقة أم باطلة ، صادقة أم كاذبة ، ثم إذا تبين لكم أنكم مقصرون فى حقـــوق أوطـــانكم وخدمـــة أمـــتكم وملتكم ، فانظروا وتأملوا وتفكروا أو تذاكروا وتحاوروا وتـــناظروا فـــى مـــثل هـــذا الأمر ، فهو أخلق بالنظر من اختلاف المعائب وانتحال المثالب وإلصاقها بالبراء .."

وتمثل الثقافة العربية أحد المواقع الاستراتيجية التى تتجه إليها السياسة الإسرائيلية فى تطبـــيقها لمبدأ الاستيعاب من خلال الدوائر المتخصصة فى الشئون العربية من دور بارز فى حفظ مقومات الشخصية العربية القومية [٢٣]، فالثقافة العربية تعنى السمات الروحية والعاطفية والماديـــة والفكرية للمجتمع العربى ، وهى ترتكز على التراث العربى بمقوماته وخصائصه ، ففـــى إطاره تتشكل الشخصية العربية ليصبح محتوى ومضمون هذه الشخصية وبدونه يتعذر اســـتمرار هذه الشخصية بخصائصها ومقوماتها المتميزة . والثقافة العربية بهذا التحديد تمثل جـــبهة لابـــد للسياســـة الإسرائيلية من اختراقها إذا أريد للأهداف الصهيونية أن ترى النور ، ويكـــون ذلك الاختراق من خلال تقويض أركان هذه الثقافة ومحاصرتها ، ومن أهم عناصر هذا الحصار: [٢٤]

١- هـــناك حالة احتلال مباشرة بالنسبة لأرض النكبة الأولى قبل ما يزيد على نصف قـــرن ، وبالنســـبة لأرض النكـــبة الثانية أكثر من ثلث قرن (١٩٦٧) ، وفى الحالتين استولى العدو على الأرض والحالة الثقافية فيها غير مزدهرة ولا ناضجة ولا متمكنة .

٢- هناك حالة احتلال شامل من قبل الطرف الغازى للطرف المغلوب ومتداخلة فيه ، فالاحـــتلال الصـــهيونى لا يـــتم عن طريق جيش بعيد عن قواعده ولكن عن طريق جيش وســـكان واستيطان وتداخل بشرى ، اجتماعى اقتصادى إدارى يجعل الأرض المحتلة منطقة مفـــتوحة بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، ويجعل المستعمرين الصهيونيين فى وضع أفضل بكثير مما كان عليه وضع المستعمرين الأوربيين فى الماضى .

٣ – يصاحب الغزو الثقافى أشكال أخرى من الغزو المنظم ، غزو بشرى عن طريق الاستيطان ، وغزو اقتصادى عن طريق إلحاق اقتصاد الضفة الغربية والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلى ، وغزو عسكرى مطلق الصلاحية غير مقيد بأى اعتبار .

٤– يصاحب الغزو الثقافى غزو نفسى عن طريق اختصاصيين غير غرباء عن ثقافة المنطقة وعقلية أهلها ، وكثيرون منهم يتقنون لغة الشعب المغلوب ويعرفون ما له وما عليه ، ومما يجدر ذكره هنا ، أن الجامعات العبرية فى القدس مثلا تعد من المؤسسات التى لها باع طويل فى مجال الدراسات المتعلقة بالبلاد العربية ماضيا وحاضرا ، كما يوجد فى فلسطين المحتلة مراكز للدراسات المستقبلية المتعلقة بفلسطين والوطن العربى .

٥– يصاحب الغزو الثقافى للأراضى المحتلة تدهور مستمر فى الوضع العربى من حولها لا يسمح بإعطاء الصمود الفلسطينى فى الداخل بارقة أمل ، بل أنه يفاجئ المناضلين بموجات من الخلافات العربية ، ثم العربية الفلسطينية ، وأخيرا الفلسطينية خارج الأرض المحتلة وداخلها ، مما يؤدى إلى إطفاء كل جذوة أمل بالخلاص القريب من الاحتلال وشروره.

٦– يصاحب الغزو تقصير عربى نسبى فى دعم الثقافة العربية بأهم ما تحتاجه وهو استمرار التعليم العربى ولا سيما التعليم العالى لأبناء الأرض المحتلة فى الجامعات العربية ، وباستثناء أقطار تعد على أقل من أصابع اليد الواحدة ، نجد أن باقى الجامعات العربية ، تغلق أبوابها فى وجه الطلبة الفلسطينيين ويدل الخط البيانى لقبول هؤلاء فى الجامعات العربية بوجه عام على تدهور شديد خلال السنوات الأخيرة مما ينذر بأوخم العواقب .

٤– حركة التحرر:

وإذا كانت قوى الاستعمار قد تمكنت من إحكام قبضتها على الجزء الأكبر من الوطن العربى مكبلة بذلك إرادته ، ومستنزفة طاقاته وموارده ، فإن الشعوب العربية سرعان ما سعت إلى تحرير إرادتها بالقيام بعدد من الثورات الكبرى .

ولما كانت إنجلترا شديدة الحرص على اجتذاب العرب إلى جانبها فى نضالها ضد الأتراك ضمانا للتصرف النهائى فى الحرب العالمية الأولى ، دخلت فى مفاوضات سرية مع الحسين بن على كبير الأشراف وأمير مكة ، وكان بينه وبين الدولة العثمانية جفاء ، كما كانت تتسلط عليه آمال إنشاء دولة عربية كبرى يكون ملكا عليها .

وتعجل الحسين بن على الأمور ، ولم يتمكن من نيل ضمانات كافية من الإنجليز ، بل ترك فى مراسلاته الأخيرة مع مكماهون عدة ثغرات نفذت منها الأطماع الإنجليزية والفرنسية بعد الحرب ، فأعلن الثورة العربية سنة ١٩١٦ على الأتراك [٢٥] ، وأصدر الحسين بيانا شرح فيه موقفه ، وناشد المسلمين جميعا بأن يحذوا حذوه ، ووصف ثورة العرب على الترك بأنها واجب دينى وقومى وفرصة هيأتها الحرب لتحقيق الاستقلال .

ونشط الإنجليز فى إثارة العرب ضد الأتراك بزعمهم أن قضية الحلفاء وقضية استقلال العرب متلازمتان ، وساعد ذلك بالفعل الحلفاء على هزيمة الأتراك وجلوا عن المنطقة العربية لا لكى يستقل العرب بل لتتلقفهم أيدى الحلفاء أنفسهم !!

وفى مصر أدركت القوى الوطنية خطر التسلل الاستعمارى إليها ، وتتفتح العيون على مشاهد تنطق بالظلم الصارخ ، فلم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، فكان أن قام المصريون بثورتهم بقيادة أحمد عرابى فى عام ١٨٨١[٢٦] ، لكنها انتهت بغزو الإنجليز لمصر ، نظرا للهوة الواسعة بين الجيش المصرى والجيش البريطانى.

ويحاول مصطفى كامل أن يبدد اليأس الذى خيم على البلاد نتيجة هزيمة الثورة العرابية ، ويتولى محمد فريد قيادة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل ، نجد استمرارا للكثير من أساليب النضال السابقة ، بالإضافة إلى بعض الأساليب الجديدة ، فقد ظل الجهد الأكبر مستنفدا فى التوعية والتعبئة للتوعية دون أن يستنفذ نفس الجهد فى التنظيم والإعداد للعمل الثورى المباشر ، وتظل سياسة المواجهة مع الاستعمار هى النضال الدبلوماسى والسياسى فى الخارج والكتابات والمظاهرات الوطنية العزلاء فى الداخل [٢٧] .

ولا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ إلى أن المصريين كانوا يدبرون القيام بـ (ثورة) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها ، وإنما تشير الحوادث الأولى إلى أن المصريين كانوا يريدون عن طريق القيام بمظاهرات سلمية الاحتجاج على القبض على زعمائهم والتعبير عن تأييدهم لهم فى مطلبهم الخاص باستقلال تام ، ولكن الأمر تطور بسبب التجاء السلطات البريطانية تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة

النفسية التى يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما إلى مقابلة محاولته السلمية بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت فى صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره فى شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز ، وعلى ذلك بدت الثورة فى شكلها الذى ظهرت به ، انفجارا عنيفا إذا كان قد اتسم فى البداية بالعفوية ، إلا أنه سرعان ما خضع للتنظيم والتخطيط (٢٨).

وكان قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ إيذانا بفترة تحول تاريخى كبير لا فى مصر وحدها بل فى المنطقة العربية كلها ، فبينما كان عبد الناصر يتحدث عن استقلال مصر فى علاقاتها الدولية ، كانت الأجزاء الأخرى من الوطن العربى تستقبل كلماته بالاعتزاز والإحساس بالكرامة ، وفى كلمته أمام أول مؤتمر يحضره ، وكان فى باندونج سنة ١٩٥٥ أعلن باسم بلاده تعهده أن تشن الحرب بكل ما لديها من طاقات ووسائل على الاستعمار والسيطرة الأجنبية وأن تكشف الأقنعة كلها التى يختفى الاستعمار وراءها ، محاربة إياه فى عرينه (٢٩).

وشهدت الشام ثورة هامة على الفرنسيين سنة ١٩٢٥ ، ولم تنطلق هذه الثورة من دمشق ، بل من جبل الدروز ، لذا وصفت بأنها محلية ولا تستهدف أكثر من ضمان الاستقلال الذاتى للجبل طبقا للتقاليد القديمة ، وبالتالى فهى موجهة ضد أية حكومة مركزية تحاول تنظيم الإدارة والتدخل فى تفاصيل الحياة اليومية للدروز . وقد يكون ذلك صحيحا فى بداية الأمر إلا أن الثورة لم تلبث أن اتخذت شكلا وطنيا حقيقيا ، ويمكن القول أن كلا من الزعماء السياسيين الدمشقيين الذين حل حزبهم بعد قيامه بقليل ، وزعماء الدروز ، يكمل الآخر ، فالأولون يقدمون المبادئ والأهداف والآخرون يحملون السلاح ويشنون الحرب مستندين إلى مسالكهم الوعرة (٣٠).

وكان لهزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية أبعد الأثر فى تطور سوريا ولبنان ، فعند قيام الحرب كان نظام الانتداب فى أوج قوته ، وإذا بسوريا ولبنان تسبقان البلاد العربية المحيطة من حيث الحصول على الاستقلال دون التقيد بواحدة من تلك المعاهدات غير المتكافئة (٣١).

كذلك تضافرت عوامل عدة ساعدت على قيام ثورة العراق الكبرى سنة ١٩٢٠ فضلا عن العامل الأساسى وهو الاحتلال البريطانى ، فقد تأثر بعض سكان المدن بالدعاية السوفيتية

وهذا أقل العوامل شأنا وإن كان يردده الكتاب الغربيون ، وثانيا : استياء مجتهدى الشيعة من الإدارة البريطانـــية المباشرة وقد توجسوا خيفة من أن تمس هذه الإدارة بامتيازاتهم التقليدية ، وثالـــثا : تأثـــر المثقفون فى المدن بالحركة العربية الصاعدة فى الشام حيث كون فيصل نواة إدارة وطنـــية واشترك فيها كثير من أبناء المدن العراقية وربما بالغ الإنجليز فى دور الضباط العراقيين فى تفسير ثورة سنة ١٩٢٠ لكى يخلصوا إلى القول أن الشعب العراقى لم يكن مهيأ للـــثورة لولا أن حرضه عليها هؤلاء الضباط الذين تسللوا عبر الحدود . ولا شك أن قرارات مؤتمر سان ريمو بوضع العراق تحت الانتداب البريطانى كان هو الشرارة التى أشعلت النار فى الهشيم .

وكان لثورة يوليه فى مصر سنة ١٩٥٢ آثار هامة فى إضعاف التحالف الذى قام بين الحكومة العراقية والاستعمار الغربى فى حلف بغداد وتصاعدت هذه الآثار – بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ – فتقوم الثورة فى العراق فى ١٤ يوليه من نفس العام ليسقط النظام الملكى وتقوم الجمهورية ويسقط حلف بغداد [٣٢].

وفى تونس نشطت الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى ، فتأسست بعض الأحـــزاب ، وحاول عبد العزيز الثعالبى ، وهو أحد زعماء حزب تونس الفتاة عرض قضية بـــلاده علـــى مؤتمر الصلح فى فرساى سنة ١٩١٩ ، ولكن الدول لم تسمح له ، فاستمر هو وغيره من الوطنيين يواصلون كفاحهم .

واتجـــه الزعماء إلى المطالبة بالدستور ، فأسسوا الحزب الدستورى الذى انشق عليه فـــريق مـــن الشـــباب ، وكونـــوا حزبا جديدا باسم (الحزب الدستورى الجديد) قاده الحبيب بورقيبة ضد السيطرة الفرنسية .

وكذلـــك المغرب (مراكش) لم تخمد فيه حركة الجهاد ، بل لقد تطورت إلى حرب عنـــيفة قـــام بها أهل المغرب بقيادة الأمير محمد عبد الكريم الخطابى ، وقد أحرز انتصارات كثيرة ، ولم تخمد حركته إلا بعد أن تحالفت قوات فرنسا وأسبانيا عليه سنة ١٩٢٦ ، وزادت الحـــركة الوطنـــية قوة بتولى السلطان محمد بن يوسف عرش المغرب لإيمانه بحق بلاده فى الاســـتقلال وتقريـــبه الـــزعماء الوطنييـــن ومقاومـــة أساليب الاستعمار الفرنسى ما وسعته المقاومة [٣٣].

أمـــا الجزائـــر ، فقد فاقت الحركة الثورية فيها جارتاها ، واستمرت بأقصى درجات العـــنف منذ أن أطلقت رصاصتها الأولى سنة ١٩٥٤ إلى أن نالت استقلالها سنة ١٩٦٢ حتى لقـــد عرفت بأنها ثورة (المليون شهيد) لكثرة ما قدمت من ضحايا على طريق النضال ضد الاســـتعمار . وقد زاد من عنف حركة التحرير أن الاستعمار الفرنسى كان قد تمكن فيها أكثر ممـــا حدث فى أى بلد عربى آخر إذا استثنينا فلسطين ، وكان لثورة يوليو الناصرية دور هام فى مؤازرة الثورة الجزائرية .

ولقـــد وجـــدت مجـــتمعات الخلـــيج نفسها تواجه تحديا استعماريا غربيا سيطر على مقدراتها فترة زمنية طويلة ، كما وجدت نفسها كيانات صغيرة مجزأة تعيش خلخلة سكانية فى عصـــر التكـــتلات والانفجـــار السكانى العالمى ، كما أنها اكتشفت أن أحداث تاريخها كانت مرتـــبطة بأحداث العرب فى أقطارها ، وأن الأحداث التى تقع فى أجزاء الوطن العربى كان لها انعكاساتها على هذه المنطقة ، إضافة إلى الترابط الاجتماعى ، والامتزاج السكانى الذى تم بيـــن سكان المنطقة وأخوتهم العرب من الأقطار الأخرى خاصة فى العقود الأربعة الأخيرة ، لـــذا كان توجه الحركة الوطنية فى هذه المنطقة قوميا عربيا فى كل مراحله ، ينشد الارتباط المصـــيرى بالأمة العربية ، ويعتقد أن حل مشكلاته الأساسية غير ممكن بدون حل مشكلات الوطـــن العـــربى الكبـــير ثم جاءت تجربة عبد الناصر ، فخلقت تيارا ناصريا قوميا قويا فى المنطقة استطاع بفعل العديد من الظروف الداخلية والعربية أن يؤثر فى أكثر قطاعات الشعب فـــى المـــنطقة وقـــد أدت هـــذه الظروف إلى ظهور حركة وطنية قادرة على عمليات التعبئة السياســـية وتحـــريك الشارع تحريكا سريعا منظما ورأت الحركة الوطنية فى طبقة التجار فى الخمســـينيات والســـتينيات رديفـــا فضـــاليا مرحليا من الضرورى الاستفادة منه ومن نفوذه الاقتصادى (٣٤).

ومـــن المحـــزن حقـــا أن هذا التنامى فى حركة التحرر العربى أخذ فى الانكسار بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠ ، فرغم ما تحقق من نصر أكتوبر ١٩٧٣ من تحريـــر الأرض المصرية من الاحتلال الإسرائيلى ، إلا أن المنطقة شهدت تواليا فى مظاهر الضـــعف والخـــنوع لـــتعود مـــرة أخرى إلى أحضان السيد القاهر الجديد الولايات المتحدة الأمريكية .

٥- التجزئة ...

هـــى حقـــيقة مـــن حقائق الوجود العربى الحديث لابد من الاعتراف بها لا من حيث الشـــرعية وإنما من حيث (الوجود) ، لأن الوعى بها سوف يفسر لنا الكثير من تلك الآراء التى سوف نصادفها فى الفكر التربوى التى تكتسى زى الإقليمية .

إن أخطر ما صنعه الاستعمار فى الوطن العربى ، هو التجزئة ، وأخطر ما نشأ عن هذه التجزئة هو الإقليمية ، وأخطر ما تشأ عن هذه الإقليمية هو الطبقة المستفيدة من التجزئة والإقليمـــية علـــى السواء ، ولا يجوز لنا أن نتوقع من هذه الطبقة ، وهى فى الغالب الطبقة الحاكمـــة فى كثير من الدول العربية ، غير الدفاع عن التجزئة بالمنطق الإقليمى ، والمستفيد الأول من كل هذا هو الاستعمار والامبريالية والصهيونية لأن الإمكانات العربية الاستراتيجية الـــتى يمكن الاستفادة منها كأسلحة مؤثرة فى مواقف الدول الكبرى وموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، تبقى إمكانات معطلة ولن يستفاد منها كما أثبتت الأحداث إلا بتغيير الواقع العربى [٣٥] .

إن للقـــوى الاستعمارية والامبريالية مصالح استراتيجية فى الوطن العربى تجعلها فى حالـــة تآمـــر مســـتمر ضد المصلحة العربية ، وحركة التحرير الوطنى والقومى ، وفى حالة تأهـــب دائم للدفاع عن التجزئة والإقليمية ولمحاربة التضامن العربى وعلى الرغم من أن هذه القـــوى معاديـــة بطبيعتها لتحرر الشعوب وتقدمها واستقلالها ، إلا أنها لا تدافع عن التجزئة والإقليمـــية دفاعا عن هذا الحكم أو ذاك ، وإنما هى بذلك تدافع عن مصالحها فى هذا الوطن ولا تتردد لحظة واحدة فى تدبير الانقلابات إذا أحست أن مصلحتها تقتضى ذلك ، فإذا وجدت أن التـــناقض بيـــن الحكم والجماهير فى قطر من الأقطار الواقفة فى دائرة نفوذها اقترب من الانفجـــار ، وأن مثل هذا الانفجار سوف يؤدى إلى تغيير الواقع بما يتعارض مع مصلحتها ، فإنهـــا تضـــحى بعملائها المفضوحين فى سبيل إنقاذ مصالحها فتعمد بنفسها إلى تدبير انقلاب تصـــنع بـــه عمـــلاء جدد يرفعون الشعارات التقدمية ، بل ويزايدون على أى حكم ثورى أو تقدمـــى لخـــداع الجماهـــير وامتصـــاص ثوريـــتها وتتميز الولايات المتحدة بهذا النوع من الانقلابات [٣٦].

ومما يضاعف من خطر هذا النوع من الحكام أنهم يتخذون من الإقليمية سلاحا للدفاع عـــن الـــتجزئة وتكريسها ، بل إنهم يتخذون الإقليمية وسيلة لخداع الجماهير القطرية وتعبئتها

ضـــد الوحدة ، فينشطون فى الإدعاء بإمكاناتهم وإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية وجميع القـــوى الاســـتعمارية والصهيونية بأن المنادين بالوحدة هم الطامعون بخيرات هذا القطر أو ذاك !

ونســـوق فـــيما يلـــى مثالين فقط لنبين كيف عملت قوى كثيرة على نشر التجزئة بين أقطار الوطن العربى .

فقـــد تطلـــع الوطنيون العرب بين عامى ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، إلى إقامة دولة واحدة فى الشـــام بحـــدوده الطبيعية ، وهى التى تمتد من جبال طوروس شمالا حتى رفح جنوبا ، ولم تـــندثر هـــذه الآمـــال بمجرد فرض التقسيمات السياسية سنة ١٩٢٠ عندما اجتزئت فلسطين وشـــرق الأردن للانـــتداب البريطانى ، وأعلن الفرنسيون قيام لبنان الكبير ، فاستمرت لجان الوطنييـــن بالمـــنفى تعمل على مستوى الشام بأكمله ، ثم أخذ اليأس يدب بعد إعلان الدستور اللبـــنانى ســـنة ١٩٢٦ وانشغال الفلسطينيين بقضية أشد تعقيدا من مجرد انتداب أوربى [٣٧] ، ومـــع التســـليم بـــدور الاستعمار فى التجزئة ، فلا يجب تجاهل النقائص الذاتية فى المجتمع العـــربى وإلقاء تبعتها كاملة على الغير ، ذلك أن هذا التجاهل لا يساعد على حل المشكلات . إن الوطنيين الذين يرد ذكرهم مرارا فى هذه الحقبة يمثلون أقلية من المثقفين وأصحاب المهن الحـــرة فـــى المـــدن ، يضـــاف إليهم التجار فى بعض الأحيان ، أما بقية المجتمع فقد خضع لمؤثرات تقليدية ، سلطة الرابطة الدينية ، أو العنصر الذى يتمثل فى اختلاف اللغة أو الأصل العربى ، مثل أتراك الاسكندرونة فإنه يمثل خطرا بخلاف الأكراد المفرقين . كذلك كان البدو المنتشـــرون فـــى جنوب سوريا ، يمثلون عاملا من عوامل التفكك ، وليس من السهل هضم الفكرة الوطنية العامة مع وجود العصبية القبلية .

وتـــتداخل العوامل الجغرافية أحيانا مع الطائفية ، فالعلويون ليسوا فقط مذهبا دينيا بل أنهم يتميزون عن سكان دمشق أو حلب بأنهم جبليون يميلون إلى الانعزال ، بينما حياة التجار الشـــوام كما يسمون تستدعى توسيع الصلات بالمجتمع الخارجى . وقد لاحظ الفرنسيون هذه الانقســـامات وبـــنوا سياســـتهم على أساس الاستفادة منها ، وكلما كانت الروح الطائفية قوية تمـــادوا فى تأكيد التقسيم ، وقد لمسوا هذه الروح لدى الموارنة بالدرجة الأولى يليهم الدروز فالعلويون [٣٨].

وكانـــت ولاية دمشق أو سوريا – فى العهد العثمانى – التى تقع شرق الأردن – تمتد من حماة إلى العقبة ، أما المنطقة التى تقع غرب الأردن : أى فلسطين ، فقد كانت مقسمة بين

(سنجق) القدس الذى كان يتمتع بشبه استقلال فى الجنوب وولاية بيروت فى الشمال. وبعد أن هزمت تركيا فرض – برغم معارضة الوطنيين العرب – انتداب لصالح فرنسا على سوريا ولبنان ، كما فرض ذلك الانتداب على فلسطين – بما فى ذلك شرق الأردن – فلما اضطر الفرنسيون فيصلا إلى الخروج من سوريا ، استدعى المندوب السامى البريطانى مشايخ " السلط " فى أغسطس سنة ١٩٢٠ وأعلن أن الحكومة البريطانية تؤيد منح المنطقة الواقعة شرق الأردن حكومة ذاتية بمعاونة بعض الضباط البريطانيين ، وأنشئت إدارات محلية فى عمان ، وعجلون ، والكرك . وبعد انقضاء ثلاثة أشهر ظهر الأمير عبد الله – شقيق فيصل – على الحدود الأجنبية لشرق الأردن يقود قوة عسكرية – صغيرة قادمة من الحجاز وأعلن أنه يعتزم إثارة القبائل ضد الفرنسيين ، فلما دخل شرق الأردن طلبت إليه الإدارات المحلية أن ينشئ حكومة وطنية ، وفى مارس سنة ١٩٢١، اعترفت الحكومة البريطانية بتلك الحكومة التى أنشأها بعد أن قبل أن يتخلى عن فكرة القيام بأى عمل عدائى ضد فرنسا وأن يتولى إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطانى وبمعونة مالية من الحكومة البريطانية ، وطبقا لنص المادة ٢٥ من صك الانتداب الخاص بفلسطين وافق مجلس عصبة الأمم على استثناء شرق الأردن من تنفيذ وعد بلفور بشأن وطن قومى لليهود فى فلسطين وبذلك لم تسمح لليهود بأن يمتلكوا أراضى أو بأن يقيموا مستعمرات فى شرق الأردن.

وفى ١٩٢٣/٥/٢٥ ، أعلن استقلال شرق الأردن فى نطاق التزامات بريطانيا طبقا لنظام الانتداب(٣٩).

وبدراسة تاريخ الحركة الوطنية فى الخليج نرى مزجا بين طموحات ومصالح الفئات التى تصدرت العمل الوطنى ، وبين المصالح الوطنية والقومية ، ففى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن كانت مطالب الحركة الوطنية الخليجية تنحصر فى إطار إصلاح الأوضاع الاجتماعية وإدخال التعليم الحديث وتحقيق الشورى فى الحكم ، ولكن ذلك لم يكن ليخفى التناقض بين المصالح الإقليمية والقومية ، لا بل الذاتية فى بعض الأحيان ، خاصة فى الفترة النفطية ، مما قاد وبفعل عوامل عديدة ، إلى تغذية الشعور الإقليمى وتعزيز القطرية بعد الثورة الناتجة عن تصدير نفط المنطقة بكميات كبيرة (٤٠) .

فبالقدر الذى كان فيه التعليم والثقافة ينتشران ، وتزداد هجرة العرب إلى هذه المنطقة للإسهام فى نهضتها وارتباطها العربى ، كان على النقيض من ذلك ، تعزيز وترسيخ للإقليمية

بدوافـــع ماديـــة وبعملية مقصودة تعمل على تسطيح فكر المواطن ، بقبول ما يطرحه الإعلام الرســـمى والفـــئات المـــتخلفة فى المجتمع من فكر إقليمى ، مضافا إليه تسرب ذلك الفكر فى مناهج التعليم لتربية الناشئة على الفكر الذى يناقض الوطنية والقومية ، فى الوقت الذى يدعى فـــيه الوطنية فيما يطرحه أو يغلفه من أفكار لا تخدم المجتمع ، بل تؤثر فى مستقبل أجياله ، فينشأ لدينا جيل مشوش غير قادر على التمييز بين الوطنية والإقليمية فى ظل التسطيح الثقافى المقصود فى كثير من الأحيان .

٦- الوحدة :

ولـــم يكـــن مما يخالف طبائع الأمور أنه فى الوقت الذى نجد فيه (حقيقة) التجزئة وعملاؤهـــا وأنصـــارها ، أن نجد على الطرف الآخر (حقيقة) الوحدة ، وإنما (مقوماتها) و(عناصـــرها) ، وان كانـــت غـــير مؤدية على المستوى التنفيذى إلى (شكل) فعال قوى وإطـــار إيجـــابى يضم الجزئيات المتعددة والمفردات مختلفة الاتجاهات ، بل إننا لا نبعد عن الحقـــيقة إذا قلنا أن (الطبيعى) ، هو الوحدة ، رغم عدم تحققها ، وغير الطبيعى هو التجزئة رغم وجودها .. الأولى هى الصحة .. والثانية هى المرض !!

ومعـــنى هذا أن الوحدة العربية قانون طبيعى يقوم على مقومات ومشاهدات وحقائق يثبـــتها الـــتاريخ العربى والتاريخ العالمى على السواء ، فسكنى العرب كجماعة متميزة لهذا الوطن المتصل المتميز المتكامل حقيقة تاريخية .

وتجـــانس الأمـــة العربـــية عنصـــرا عن طريق حرية الهجرة وحرية التنقل وحرية الاخـــتلاط وحـــرية المساكنة وحرية المعاشرة وحرية التبادل عبر العصور ، حقيقة تاريخية ثانية .

واللســـان العـــربى القرشى الفصيح الذى ينطق به كل عربى من المحيط إلى الخليج ، والـــذى كتبـــت وتكتب به كل الكتب العربية من القرآن إلى الأغانى من القرن السادس (وما قبله) إلى اليوم هو حقيقة تاريخية ثالثة .

والمـــثل الروحـــية والخلقـــية التى آمن ويؤمن بها العرب من أيام إبراهيم إلى ظهور محمد بن عبد الله مهما اختلفت أسماؤها – حقيقة تاريخية رابعة .

ووحـــدة ما جرى علينا عبر العصور من قوة الطبيعة وتوحش النفس الإنسانية ومحنة الاســتعمار ، وصـــعوبة التطور والتمدن ، وما واجهنا به كل هذا من ألوان الكفاح كترويض الطبـيعة وتبادل الأدوات الحضارية ، وتصفية الاستعمار المرة بعد المرة ، وتبادل الحضارة فى العصر بعد العصر ، كل هذا حقيقة تاريخية خامسة .

ووحدة ما ترتب على العملية التاريخية السابقة من العلوم والمعارف والعادات والتقاليد وقواعـــد الحكم والقوانين وطريقة التفكير والتصرف وأساليب التبادل والتعامل ونظام الأسرة حقيقة تاريخيه سادسة .

والمصالح المشتركة والهدف العربى الواحد سواء أكانت مصالح اقتصادية أو مصالح دفاعية ضد الاستعمار والصهيونية أو مصالح عالمية هى حقيقة تاريخية سابقة .

وعلى أساس هذه الحقائق التاريخية تقوم الوحدة العربية كحقيقة كبرى تسندها كل هذه المقومـــات التاريخـــية الحقيقـــية ، ومـــن هـــنا كانـــت الوحـــدة العربـــية حقيقة من حقائق التاريخ ..[٤١] وإن لم تتحول إلى حقيقة (سياسية) من حقائق الوجود العربى المعاصر .

وعلـــى الـــرغم من أن الفكر القومى العربى بدأ يتبلور مع اضمحلال الإمبراطورية العثمانـــية وبدء الهجمة الاستعمارية الأوربية على الوطن العربى الذى انتشر بدرجات متفاوتة فـــى أوســـاط المثقفيـــن فى كل الأقطار العربية ، فإن هذا الفكر لم يترجم فى حركة سياسية موحدة تنسق نضالها على مستوى الوطن العربى كله ، وقد ساعد على ذلك أن هذه الهجمة لم تـــتم مـــن جانب دولة واحدة وإنما شاركت فيها دول أوربية عديدة ، كما أنها لم تتم فى وقت واحـــد ، ومارســـت كـــل دولة استعمارية أسلوبا مميزا فى إدارة شئون المناطق العربية التى خضـــعت لهـــا لفترات متباينة ، وهكذا فرضت ظروف النضال ضد الاستعمار فى كل قطر عـــربى انبثاق حركات تحرر مستقلة أصبح لكل منها منطقها الخاص وديناميكيتها الخاصة ، وأحـــرزت نجاحـــات متفاوتة طبقا لظروف الواقع الاجتماعى الخاص بكل منها ، فبينما تمكن بعـــض الأقطار العربية بقيادة البورجوازية الوطنية من الحصول على استقلالها السياسى فى مـــراحل مـــبكرة انفصـــلت فـــيها مـــرحلة الـــتحرر الوطنى عن مرحلة التحرر الاجتماعى والاقتصـــادى ، نجد أن هاتين المرحلتين قد تداخلتا فى إطار حركات التحرر التى اندلعت فى أقطـــار عربية أخرى بقيادة قوى ثورية اجتماعية جديدة ، فحركات التحرر فى الوطن العربى

بـــدأت إذن قـــبل أن يقـــوم أول مشـــروع جمـــاعى للوحدة العربية المتمثل فى جامعة الدول العربية [٤٢] .

والجامعة العربية عندما قامت ، قامت على أكتاف عدد من الأقطار العربية التى كانت قـــد حصـــلت علـــى استقلالها السياسى من الناحية الشكلية فى الوقت الذى كانت فيه الأقطار العربـــية الأخرى لا تزال خاضعة للاستعمار ، لكن الواقع أن الدول المؤسسة للجامعة العربية لـــم تكن قد استكملت بعد كل مقومات استقلالها السياسى ، فقد كانت قوات الاحتلال لا تزال قابعة فى معظمها ، وجاءت الصيغة التى قامت عليها الجامعة العربية مكرسة للتجزئة ، فهى صيغة للتعاون الاختيارى بين الدول الأعضاء وليست خطوة على طريق الوحدة التى تطلعت إليها الجماهير العربية ، كما أنها صيغة حكومية محضة لم تفسح المجال فى أى من أجهزتها لأى تمثـــيل شـــعبى ، وهكذا لم تكن الجامعة العربية مركزا للتفاعلات الاجتماعية فى الوطن العـــربى وإنما كانت ولا تزال مجرد مركز للتنسيق بين السياسات العربية الرسمية [٤٣] . لكن هـــذه السياســـات العربية الرسمية نفسها كانت ولا تزال عرضة لتقلبات وهزات شديدة نتيجة ظروف متعددة لا مجال للحديث عنها هنا .

وكـــان المغـــزى الكبير لعدوان ١٩٥٦ هو تصاعد العمل القومى ، حين وقف الشعب العـــربى بجانب مصر مما كان له أكبر الأثر فى تعزيز وتعميق مفاهيم القومية العربية سواء لدى شعب مصر أو لدى الشعوب العربية الأخرى ، وقد استخدم سلاح النفط ضد عدوان على الأمـــة العربـــية لأول مرة حين نسف الجيش السورى أنابيب النفط ، الأمر الذى كان له أوقع الأثر فى نفس المواطن المصرى الذى شعر أنه لم يكن وحده فى المعركة ، وإنما يقف بجانبه الشـــعب العـــربى ، فـــى سوريا وفى كافة البلاد العربية ، وهو الأثر الذى مهد لقيام الوحدة المصـــرية الســـورية ، ولم تعد الوحدة مجرد مسألة تاريخية ، أو عاطفية وإنما أمرا مصيريا وواقعيا [٤٤]

ولا شـــك أن المناخ السياسى فى البلدين كان مهيأ لقيام الوحدة ، وكان من الضرورى العمـــل مـــن أجل تحويل هذه الرغبة الشعبية إلى حقيقة واقعة ، الأمر الذى استدعى البت فى مسألتين : شكل الوحدة ، وموعد قيامها ، ولم يكن البت فى هاتين المسألتين من المهام السهلة وذلك لسبب الاختلاف فى الأوضاع السياسية فى البلدين .

إلا أنـــه خـــلال الحـــوار الذى دار بين الآراء المختلفة حول هاتين المسألتين ، كانت الأمـــور تتطور بسرعة غير متوقعة فى سوريا ، إذ اشتدت الخلافات بين الكتل العسكرية ولم يجد قادة هذه الكتل حلا لمنع انشقاق الجيش السورى سوى الإسراع فى إعلان الوحدة وتسليم القـــيادة كاملـــة لجمال عبد الناصر ، ووجد عبد الناصر نفسه فجأة أمام هذا الوضع ، وانتهى الأمر بإعلانها فى ١٩٥٨/٢/٢٢ تحت اسم : الجمهورية العربية المتحدة [٤٥] .

وقد كان هذا اليوم إيذانا ببداية مؤامرة كبرى دبرتها القوى الأجنبية بالتحالف مع قوى الرجعـــية العربـــية وأصـــحاب المصالح الخاصة ضد الوحدة العربية لأن الوحدة كانت تعنى تصـــفية النفوذ الأجنبى فى المنطقة العربية وتحول دون قيام إسرائيل بتنفيذ أهدافها التوسعية ، وكـــان هدف هذه القوى أجنبية ضرب هذه الوحدة بأسرع وقت ، وهو الهدف الذى تحقق سنة ١٩٦١ ، إلا أن هـــذه المؤامـــرة لـــم تتوقف بإعلان الانفصال ، بل استمرت لمنع تكرار هذه الـــتجربة ، وتحقـــيق هدفها الرئيسى وهو ضرب القوى العربية والذى تجسد فى عدوان عام ١٩٦٧ [٤٦].

وفى الحقيقة ، فإن تتبع مراحل تطور النظام الإقليمى العربى بالدراسة والتحليل تبرز عـــدة ســـمات تؤكـــد طبيعـــته كنظام متميز عن غيره من النظم الإقليمية المعروفة فى العالم الصناعى كنظام أوربا الغربية ، أو فى العالم النامى كنظام أمريكا اللاتينية ، والنظام الأفريقى ونظـــام جنوب شرق آسيا . وإذا كنا قد توارثنا تلك المقولات التى أشرنا إليها فى البداية عن وحدة اللغة والدين والتاريخ والمصير كأهم العناصر التى تربط بين شعوب متجاورة ، إلا أنها مقولات – ورغم أهميتها – لم تكن كافية لتفسير ظواهر تميز المنطقة العربية عن غيرها من المـــناطق ، إلا فـــى حـــدود اختلافها عن غيرها بشريا وجغرافيا ، لذلك كان من الضرورى وضـــع إطار نظرى يكفل تتبع السمات العامة الأخرى لهذا النظام فى حالة حركة وديناميه ، خلافا لما جرى عليه الباحثون والمنظرون فى موضوع " تميز " المنطقة العربية . إن السمات الثابـــتة تقدم صورة ساكنة تنفع لكل العصور والأجيال ، قد تشفى حنينا إلى الماضى أو تغذى أحلامـــا فى المستقبل ، ولكنها فى الحقيقة تقدم دليلا على وجود نظام له قلب وأطراف وقيادة وتفـــاعلات ، فاللغـــة المشتركة إذا لم تستخدم كأداة للاتصال والتفاعل عبر الحدود السياسية تصـــبح غـــير ذات موضوع ، وكذا التاريخ والمصير ، إن لم يشكلا قوة ديناميكية دافعة فى المنطقة تشتبك الأطراف وتتوافق أو تتصارع بشأنهما ، يصبحا وجهات نظر أكاديمية لا صلة لها بواقع تطور المجتمع .

كذلـك فإنه من الأهمية بمكان أن تؤكد السمات العامة ككل متكامل ، لأن الأخذ بكل مـنها على حدة كمؤشر على وجود نظام متميز أو عدم وجوده ، يخل بالإطار النظرى الذى يفـترض تكـامل جمـيع المتغيرات وتداخلها فى نسيج معقد ، بما فيها السمات الثانية للنظام كالتجاور والموقع الجغرافى واللغة والدين والتاريخ المشترك (٤٧) .

٧- النفط :

وارتبط تاريخ المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنفط حيث كان له أكبر الأثر فـى تغيـير نمط الحياة وخلق مشكلات اجتماعية لم تألفها المنطقة فى السابق ، وقد بدأ المد الإمبريالى لاكتشاف البترول والسيطرة عليه واحتكاره مع بداية هذا القرن فى العراق وإيران بزعامة بريطانيا ، ثم امتد إلى إمارات الخليج العربى فيما بعد ذلك ، فقد أدركت الإمبريالية ، مـنذ وقت مبكر الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لنفط الخليج العربى حيث جاء ذلك بعد قرار الـبحرية البريطانـية سـنة ١٩١٣ فى استبدال البترول بالفحم كوقود فى السفن ، وتبع ذلك التفكـير بضـمان إمـدادات النفط خاصة فى المستعمرات فى المستقبل ، مما أدى إلى إقدام بريطانيا على فرض اتفاقيات اقتصادية ذات طابع سياسى على مستعمراتها ، كما صاحب ذلك احتكار من قبل بريطانيا للتنقيب والاستثمار حيث فرضت على مستعمراتها عدم إعطاء حقوق التنقيـب عن البترول لأية شركة غير بريطانية بدون موافقة سابقة منها ، حدث ذلك مع بداية الحـرب العالمـية الأولى وبعدها فقد احتكرت الشركات البريطانية بترول العراق وإيران قبل الحرب العالمية حيث أعيد التحالف وترتيب القوى الإمبريالية فى المناطق المستعمرة وخاصة الشـرق الأوسط ، وكان نتيجة ذلك أن دخلت الشركات الفرنسية والتى تضامنت مع بريطانيا لمـنع النشاط الألمانى فى المنطقة وكذلك الأمريكى الشمالى المنافس الإمبريالى الجديد ولكن فـترة مـا بين الحربين العالميتين شهدت تغلغل النفوذ الأمريكى إلى الشرق الأوسط والخليج العربى والجزيرة بشكل خاص (٤٨) .

وقد ظل قطاع النفط حتى منتصف الخمسينيات يغلب عليه طابع (الجزيرة الاقتصادية المـنعزلة) المنقطعة الصلة بغيرها من قطاعات الإنتاج المحلية من الأقطار العربي النفطية ، وقـد كانـت عملـية انعزال نشاط استخراج النفط عن قطاعات النشاط الأخرى فى الاقتصاد الوطـنى فـى ظـل الامتيازات (نتيجة الاقتصاد على تصدير النفط الخام إلى أسواق الدول الصـناعية) تمـتد أيضا إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للأقطار المنتجة للنفط ، حيـث لـم تكن للحكومات الحرية فى تحديد الأسواق والدول التى تصدر لها النفط بما يضمن

اســتفادة الأقطــار المنتجة من علاقاتها النفطية مع الدول المستهلكة للنفط فى مجال التعجيل بعملية التنمية والحصول على التكنولوجيا المتطورة لأغراض التصنيع [٤٩] .

وقــد كان قرار تأميم النفط الذى صدر عن البرلمان الإيرانى فى ١٩٥١/٣/١٥ بمثابة منعطف هام فى تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات البترولية الكبرى ، فرغم ســقوط مصــدق ، فــإن المعركة التى خاضتها وخسرتها حكومة مصدق فى مواجهة كارتل البــترول العــالمى لم تكن بغير ثمار ، إذ تنبهت الأقطار العربية المنتجة للنفط لأول مرة إلى الحقــائق الأساسية التى تحكم صناعة النفط العالمية ، والى الدور السياسى الخطير الذى يمكن أن يلعــبه النفط فى المنطقة ، وأدركت الدول العربية ضرورة تشاور مستمر فيما بينها حول سياســتها النفطــية ، كمــا شهدت السنوات التالية لتأميم قناة السويس فى مصر ، فى عنفوان صــعود حركة التحرر العربى ثم بعد ذلك على امتداد الستينيات ، قيام الدول العربية المنتجة للــنفط بإنشــاء مؤسسات وشركات وطنية للنفط ، واستطاعت هذه المؤسسات والشركات أن تصــمد فــى وجه التحديات ، وأن تتخطى العقبات لتصبح بعد ذلك ركيزة قوية للسيطرة على الثروة النفطية [٥٠] .

وأول مــا كــان للــنفط من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية العربية هو الزيادة الكبــيرة لما للدول النفطية العربية من وزن نسبى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، وهــذا الــتزايد فــى الــوزن النسبى جعل القوة الاقتصادية للدول النفطية تزداد داخل الوطن العــربى ، واقــترن هذا التطور بازدياد التباين الهيكلى بين الاقتصاديات النفطية العربية من ناحــية ، واقتصاديات الدول العربية غير النفطية من ناحية أخرى ، وذلك من عدة جوانب ، أهمهــا ضخامة التفاوت النسبى بين الأقطار العربية من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج القومــى فــيها ، وتزايد التفاوت بين مستويات وأنماط الاستهلاك بين الأقطار العربية بسبب الــتفاوت فــى الدخــول ، وانقسام الأقطار العربية إلى مجموعتين من حيث أوضاع موازين المدفوعات ، فالأقطار العربية النفطية باستثناء الجزائر حققت موازين مدفوعاتها فائضا نتيجة لــزيادة عوائــد النفط إثر تصحيح أسعاره سنة ١٩٧٣ ، ونتيجة أيضا للكميات الضخمة التى ينتج بها النفط لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمى ، وهذا الاختلاف بين النوعين من الأقطار العربــية ، النفطــية وغــير النفطية ، فيما تحققه من متحصلات تصدير وفوائض فى ميزان المدفوعات وأرصدة أجنبية ، جعل البعض يميز بينها على أساس أن الأولى هى البلاد العربية الغنية برؤوس الأموال ، والثانية هى البلاد العربية الفقيرة برؤوس الأموال " [٥١] .

وعلى الرغم مما يتضمنه هذا الوضع نظريا من إمكانيات للتعاون بين الأقطار العربية سواء انطلاقا من مفهوم العروبة ، أو باعتبار أن كافة هذه الأقطار نفطية وغير نفطية – تصنف ضمن قائمة البلدان المتخلفة فى العالم التى ما زالت تعانى من مشاكل التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، فإن الشواهد المتاحة تشير بوضوح إلى أن هذا الانقسام قد لعب على العكس دورا كمصدر للصراع بين هاتين المجموعتين من الأقطار خاصة وقد تطابقت حدوده مع حدود انقسامات أخرى ، إذ يرى البعض أن النفط – بغض النظر عن آثاره الإيجابية على الوطن العربى – قد أسهم عن طريق الانقسام السابق فى خلق تناقضات بين الأقطار العربية ، وكلما اتسعت الهوة بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية زادت التناقضات بينها (٥٢) .

وإذا كان النفط قد ساعد على تدفق العمالة إلى دول النفط من الدول غير النفطية ، فإنه يمكن القول بأن الزيادة الكبيرة التى لحقت بمستويات الأمور النقدية منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ سواء فى هذه أو تلك لم تصاحبها أية زيادة ملحوظة فى متوسط الإنتاجية ، بل على العكس من ذلك ، فقد تكون تلك الإنتاجية قد انخفضت على المستوى العربى الكلى عن مستوياتها السابقة ، وقد أدى ذلك بدوره إلى تزايد (الضغوط التضخمية) فى اقتصاديات البلاد المصدرة للعمالة والبلاد المصدرة للنفط على حد سواء ، بل لقد حدث بعض الأحيان أن فاقت أثمان بعض السلع والخدمات فى البلاد المصدرة للعمالة مثيلتها فى البلاد النفطية .

كذلك فإن النتيجة المنطقية للاتجاه نحو تزايد الإنفاق الاستهلاكى الخاص ولا سيما الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة والمظهرية هو الحد من قدرة المجتمعات المصدرة للعمالة على الادخار ، وتبديد جزء هام من المدخرات التى يجنبها العاملون فى الخارج فى شكل سلع استهلاكية ، بدلا من أن تصب فى " الأوعية الادخارية " المعروفة ، لكى توضع تحت تصرف المجتمع الذى يحتاجها بشدة من أجل تمويل الاستثمارات التى تتطلبها عملية التنمية (٥٣).

وعندما تصبح التجارة هى الأساس – كما أصبح الأمر فى المجتمعات النفطية – وعندما توجد بجوارها نشاطات أخرى تخدم عليها ، يصبح من الصعب تحديد مفهوم العمل ، وتضطرب قيمه وتختلط (بالارتزاق) ، ويكون المعنى الشائع هو الدخول فى أى عمل ما دام يدر ربحا وتصبح قيمة العمل الطاغية هى الوصول للثروة ، بغض النظر عن قيمة هذا العمل ، وأدواره الاجتماعية ، ومن الناحية الأخرى ، تهبط قيمة كثير من المهن الأخرى ،

حـــتى وإن كـــان المجتمع فى حاجة إليها . ومسألة الارتزاق هذه تشيع قيما أخرى وتدعمها ، أهمها (الحظ) و(الوساطة) [٥٤].

ومـــا دام العمل ، والبذل ، والتعليم ، ليست بمسالك للصعود فى كل الحالات ، فمعنى ذلـــك إحلال الاستسهال ، محل الجد ، وهذا يتبدى لا من مجرد المسلك اليومى للبشر ، وإنما يتجسد فى الاستثمارات الشائعة ، فى الأعمال البنكية والمضاربات وشيوع هذا الاستسهال كما يذهـــب (حليم بركات) كمظهر سلوكى وقيمى ، يفضى إلى القناعة بالآنية ، وغياب النظرة المســـتقبلية ، وقبول الحلول السهلة المطروحة ، الوسيطة غالبا . ويتدرج مثل هذا التوجه من القضايا الشخصية ، حتى أنه يمكن أن يصل إلى القضايا القومية والمصيرية ، ليصيبها بنفس الـــنظرة والـــتعامل ، ومن الناحية الأخرى عندما يشيع الاستسهال وتتصدر الوساطة ، يصبح الشـــخص موضـــوع التعاطف والعطف هو الشخص (المتمسكن) لا المتحدى ، المواجه ، الجـــرئ ، الشـــجاع ، ممـــا يصاحبه لا مجرد إشاعة السلبية ، بل إصابة الأشخاص بالعجز وفقدان الثقة لا فى الإنسان وقدراته فقط ، وإنما فى المجتمع ونظمه ومعاييره وقيمه [٥٥].

٨- الهوة التكنولوجية :

تتاوبـــت الإبـــداع التكنولوجي ثلاثة مراكز رئيسية هى : الشرق الأقصى ، والشرق الأوســـط ، ومـــن زمن وجيز أوربا ، حيث تراكم العلم والتقنية والفكر الإنسانى ، بعد جزر أصـــاب مـــنابعها بالجفـــاف ، ولما وعى العالم الأهمية اللامحدودة للعلم والفكر ، بدأ يحاول انتزاع ما تيسر من كنوز المعرفة المخزونة فى أدمغة الغرب ومكتباته ومصانعه وجامعاته ، فنجحت فى ذلك بعض البلدان كاليابان والاتحاد السوفيتى ،. بينما اعترضت باقى العالم عقبات تصـــاعدت مـــن قاعه ، يكدس عليها الغرب ما بوسعه من عراقيل بعد أن ساوره الخوف من شـــعوب قـــد لا تـــرحمه لما افتعل فيها ، إذا هى تمكنت من مشاركته فى القدرة على الخلق والإقـــناء ، بيـــنما يـــأبى فـــى الوقت ذاته أن يستسلم لاتكماش فكرى واقتصادى تمليه عليه مخاوفـــه ، لا بل يعجز فى الامتناع عن العطاء انصياعا لما تفرضه عليه القيم التى مكنته من المعرفة ، فهو يستلب بيد ما يهب بالأخرى ، ولأن القوى الواهبة هى فى الواقع غير السالبة ، ينشأ عن هذا التضارب القيمى موقف ملتبس يؤجل إنماء العالم النامى دون أن يتمكن من منعه تماما [٥٦] .

ولكـــن يمكن اعتبار وضع يد العالم النامى تدريجيا وفى زمن ما ، على كنوز المعرفة والعلم كحتمية تاريخية لعوامل معينة ، حتى لو استمر الغرب فى احتجاز طاقات العالم النامى أو مانع ، وعاند ، وراوغ ، فلا خشية على العالم أن يبقى مشطورا إلى أجل غير محدود بين جـــاهل وعـــالم ومقتدر ومغلوب على أمره : إن المشكلة هنا هى مشكلة الوقت اللازم لتراكم المعلومات فما قد يكون حسابها بالنسبة للعالم العربى ؟

وفى سبيل إجابة موضوعية منتظرة بعد قرنين من البحث والتجربة فى الوطن العربى يجب وضع مسألة التكنولوجيا المتوخاة فى إطار الأهداف الأبعد والأشمل ، وبتعبير أوضح ، فـــى إطار الافتراضات التى تتضمنها بوعى أو بلا وعى ، مذاهب السياسة الحديثة المتوافقة فى النهاية مع هذا المفهوم الواسع ، التفسيرى الديناميكى الذى نقترحه للحضارة ، وهو إقامة بيـــئة لإنســـانية نوعية ، تقتضى أولا وضع يد الإنسان على مصيره والسيطرة على شطرى وسطه : بيئة جغرافية يتمكن منها بواسطة التكنولوجيا ، وبيئة اجتماعية تتطلب تنظيما عقلانيا يشبع الحاجات الإنسانية الأساسية من فكر وعاطفة وأخلاق. ثم يجب ملاحظة أمرين : أولهما أن الفشـــل فـــى تنظيم إحدى هاتين البيئتين يؤدى بعد فترة إلى فقدان السلطة على الأخرى ، وثانيهما أن بلوغ درجة معينة من هذه السيادة قد يكون :

– أمـــا بالارتقـــاء إلـــى مستوى مناسب فى التنظيم الاجتماعى يسمح بعد زمن وجيز بتنظـــيم البنية الجغرافية بدورها وإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة بواسطة التكنولوجيا (كما حصـــل بالنســـبة للإســـلام ســـابقا ، وللاتحاد السوفيتى فى عصرنا هذا) ، شرط أن تتوافر إمكانـــيات لهـــذه الســـيطرة الجغرافية تتوافق والمستوى الحاضر للتكنولوجيا ، لا كما حصل بالنســـبة للبيـــئات الصـــحراوية التى لم تكن قادرة على الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية الإســـلامية ، فعـــاد مستواها الاجتماعى تدريجيا إلى حاله ، وإن امتازت على ما كانت عليه بالجاهلية ، لكنها بقيت عبئا على العالم العربى الذى لا يزال يرزح تحت ثقله .

– وإمـــا بـــتدرج متوازن للسيطرة على شطرى البيئة فى آن معا (كما كان التطور الأوربـــى) قـــد تمـــاعد عليه ظروف استثنائية جغرافية (شبيهة بالتى سنحت لرواد أمريكا الشـــمالية) أو تكنولوجيا شبيهة بالتى سمحت لنشوء اليابان الحديث ، كحافز للتقدم الاقتصادى – الاجتماعى ، ولكن الاستفادة من هذه الإمكانيات التكنولوجية والجغرافية مشروطة بحد أدنى من التنظيم الاجتماعى [٥٧] .

وعلـــى ضوء هذا الحد الأدنى يمكن مراجعة التاريخ فى سبيل تقدير الزمن اللازم لإعادتنا إلى مراتب معقولة فى سلم الحضارة .

والفجوة التكنولوجية إنما تعبر عن تفاوت تطور التكنولوجيا (إبداعا واستخداما) بين المجتمعات النامية وبين المجتمعات الصناعية ، وهذا التفاوت فى تطور التكنولوجيا إذ يصير ضـــخما للغاية ، وإذ يتزايد يوما بعد يوم نتيجة الإيقاع السريع للتقدم التكنولوجى الذى تحققه الـــدول الصناعية ، إنما تتحول معه الفجوة التكنولوجية إلى هوة تكنولوجية وثورة التكنولوجيا المعاصرة القائمة على تراكمات العلم المعاصر لا تزال تزيد هذه الهوة عمقا واتساعا .

وخطورة حجة " الهوة التكنولوجية " هذه لا تكمن فى أنها تعبر عن حقيقة قاسية قائمة فـــى عالمـــنا المعاصر لا يمكن إنكارها أو حتى الجدال بشأنها ، ولكن خطورتها تكمن فى أن القـــبول بها والتعامل معها يصدران عن تصورات تابعة لمدلولات التقدم والتخلف التكنولوجى ، ففى إطار هذه التصورات التابعة ، تستخدم المعايير والمقاييس المجلوبة من الدول الصناعية المـــتقدمة لتقويم الواقع التكنولوجى فى المجتمعات النامية ، مثلما يتم اقتراح أساليب ووسائل لـــتطوير هـــذا الواقع التكنولوجى المتخلف مستقاة من تجارب النمو والتقدم التكنولوجى للدول الصـــناعية الغربـــية ، وهـــذه المعايير وتلك الأساليب غالبا ما تخدم فى النهاية مصالح الدول الصـــناعية على حساب مصالح الدول النامية ، فعندما يصبح المستوى التكنولوجى السائد فى الغـــرب الصناعى هو النموذج الذى يجب أن يحتذى ، وهو الهدف الذى يجب الوصول إليه ، فـــإن الـــدول النامية يتحتم عليها حتى يمكنها اللحاق بهذا الغرب ، أن تسلك ذات الطرق التى ســـلكها من قبل للوصول إلى مستواه التكنولوجى هذا ، وحيث أن المسارات التى قطعها هذا الغـــرب الصناعى طويلة للغاية بمقاييس الزمن ومقاييس التطور التكنولوجى ، فإن اختصارها يتحقق فقط باعتماد نقل التكنولوجيا عن هذا الغرب فى المرحلة القائمة على أمل اللحاق به فى مرحلة أخرى [٥٨] .

إننا إذا تنبهنا إلى هذا ، فسوف نجد أن قضية (الهوة التكنولوجية) إنما كانت التعبير عـــن الحقيقة الأساسية وهى : التبعية التكنولوجية ، ومن أجل تحديد المضمون العقلى للتبعية يجب أن يتحدد طرفها الآخر المقابل ، أى عملية السيطرة .. إن السؤال : التبعية لمن ؟ تكمن إجابـــته فى الرد على سؤال أخر : سيطرة من ؟ وتمثل الإجابة عن السؤال الأخير فى العبارة التالـــية : إنهـــا سيطرة مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة ، أو " مجموعة التحالف الغربى " شاملة الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان ، فهذه المجموعة تستوعب الشطر الأعظم من

المعـــاملات الـــتجارية الخارجية للبلاد المتخلفة ، ومن حركات رؤوس الأموال الداخلة إليها والخارجة منها ، ومن تدفقات المعارف التكنولوجية ومنتجات التكنولوجيا جميعا.

ويكفـــى أن نعلـــم أن نسبة ٩٠% من واردات البلاد المتخلفة من السلع الرأسمالية – العصب المادى للقدرة التكنولوجية – تأتى من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وأن ما بين ٧٠% و ٨٠% يـــأتى مـــن خمس دول على وجه التحديد وهى الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية ، كما يكفى أن تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تصدر ما بيـــن ٥٥% و ٦٠% مـــن إجمالى المعارف التكنولوجية المتداولة فى السوق العالمية ، وأن الـــبلاد المـــتخلفة تقدم للشركات الأمريكية بالذات أكثر من أربعة أخماس مدفوعاتها الخارجية للمعـــارف التكنولوجية ، وتصدق هذه الحقائق على مجموع البلدان المتخلفة فى قاراتها الثلاث على استثناءات طفيفة تثبت القاعدة العامة ، وهى تصدق بوجه خاص على البلدان العربية فى مجملها ، فالتبعية إذن إنما هى تبعية للمركز الرأسمالى المتقدم ، المسيطر [٥٩] .

وعلى هذا فإننا تستطيع القول أن ما يشوب عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية – ومنها العالم العربى – فى كثير من الأحيان من مظاهر الاستغلال والتضليل وما يصاحبها مـــن انحـــرافات فـــى أنمـــاط ومعدلات التنمية فى أغلبية هذه الدول لا يعود إلى أسلوب نقل التكنولوجـــيا فى حد ذاته ، ولكن تعود هذه المظاهر وهذه السلبيات إلى ظاهرة مستقلة إلى حد مـــا ، وهـــى ظاهـــرة التبعية التكنولوجية التى تتمثل فى غياب أو قصور أغلبية مستلزمات اســـتخدام التكنولوجـــيا الحديـــثة فى الدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيا ، وهنا لابد من الـــنظر بعين الاعتبار – إلى أهمية غياب أو قصور البنيان المؤسسى الكفء الذى يكفل حسن اختـــيار وكفـــاءة تشغيل وتطوير وأقلمة التكنولوجيات الحديثة ، مع ما تتسم به هذه من تعدد وتعقـــيد وميكـــنة مرتفعة وكثافة رأسمالية . ويشمل البنيان المؤسسى الذى يكفل حسن اختيار وكفـــاءة اســـتخدام التكنولوجـــيا الحديـــثة ، شـــبكة المؤسســـات والأجهزة والنظم التشريعية والتخطيطـــية والإدارية والفنية والإشرافية والعلمية والتعليمية والتدريبية ذات العلاقة بالإنتاج وبالجهـــاز الإنتاجى ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطوات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية فى الـــدول المـــتقدمة ، صـــاحبتها وساندتها جهود هائلة فى مختلف مجالات التكوين المؤسسى وبخاصة تلك المجالات ذات العلاقة بالتنمية العلمية والبشرية [٦٠] .

ويؤكـــد بعض الكتاب أن قصور جهود البناء المؤسسى فى الدول النامية ، إنما يعود بالدرجـــة الأولى إلى انخفاض الوعى بأهمية هذه الجهود وإلى عدم وجود إدراك كاف لدورها

الحيوى فى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، فأغلبية الدول النامية تخصص الجـزء الأكـبر من مواردها المالية ومن إمكانياتها الاستثمارية لاستيراد المستلزمات العينية للتكنولوجـيا الحديثة (آلات ومعدات وأدوات) ، ولإقامة المشروعات الإنتاجية ، وهذا يعنى أن أغلبية الدول النامية تهتم بالدرجة الأولى بتنمية الإنتاج العينى على حساب البناء المؤسسى والـثروة البشرية ، وهذا يجعل التبعية التكنولوجية فى هذه الدول تتسم بالاستمرار والتفاقم ، ويؤدى إلى استمرار احتكار الدول المتقدمة لإنجازات التقدم العلمى والتكنولوجى [٦١] .

٩- من الأمية إلى التعلم :

مـن الملاحظـات الأولـى لوظائف النظم التعليمية فى البلاد العربية ، ارتباط التعليم بمظاهر التحديث فى الدولة وأجهزتها ، وقد سايرت الدول النفطية الدول العربية الأخرى التى سـبقتها فى هذا الاتجاه . وبمعنى آخر ركز النظام التعليمى على تخريج الكوادر البيروقراطية الـتى تسير أجهزة الحكومة وتشرف على الأجهزة الإدارية . وإذا كانت بداية النظام التعليمى الحديـث قد اتجهت فى مراحلها الأولى إلى تكوين صفوة أو نخبة محلية للمشاركة فى تحديث الدولة وأجهزتها ، فإن النظام التعليمى قد واصل احتضان توجهات تعليم النخبة الإدارية حتى حيـن يمتد هذا التعليم ويتوسع ليشمل كل الأطفال أو الشباب أو حين يفرز الطلاب لتصفيتهم فى مراحل التعليم المختلفة [٦٢] .

وفـى هذا المجال كان ينظر إلى مشكلات التعليم على أنها تحمل الإرث الاستعمارى وأن المشـكلة تتطلـب تنقية هذا الإرث من هذه الرواسب ، وكان المطلوب هو تحرير كتب المواد الاجتماعية وإعادة تضمينها بمضامين وطنية والتركيز على تعليم اللغة العربية ، وامتد تشخيص المشكلة التعليمية لدى البعض إلى أن هذا النوع من التعليم مؤسسة غريبة عن جسم المجـتمع ، وينبغى تغييرها إلى الأنماط التقليدية من التعليم ، لكن الطلب الاجتماعى على هذا الـنوع من التعليم بعد الاستقلال استمر مرتبطا بالحكم والإدارة والسلطة والمكانة لمن يحصل علـى مؤهلاتـه ، وقد ساعد هذا الطلب على استمرار التوسع فيه ، نظرا لما كان يحققه من دور فى الواقع وفى تنظيم علاقاته الاجتماعية المركزة حول الدولة ومؤسساتها الحديثة .

كذلـك ارتبط هذا التعليم بتعزيز الفصل بين العمل اليدوى والعمل الفكرى والتنظيمى. ولمـا كـان هذا التعليم يعزز المكانة الاجتماعية للنوع الثانى من القدرات ، فقد ساعد على فصـل الفئات المشتغلة من هذين النوعين من القدرات ، كما ساهم فى التمييز الاجتماعى بين

مـــن أتاح لهم طريقه في درجاته المختلفة من ناحية وبين من لم تتح لهم فرصة المواصلة ، وانعكـــس ذلك في نوع المسؤوليات والحقوق الاجتماعية ومستويات الدخل ، وفرص الحراك في الحياة العامة والخاصة [٦٣] .

ونتـــيجة لهذا الدور للتعليم انصب الاهتمام على النمو الكمي ومشاكله التخطيطية على أســـاس الطلب الفردي للفئات الضاغطة وليس على أساس الاحتياجات الحقيقية لتنمية الموارد البشـــرية ومطالب التنمية من العنصر البشري . ومع كل ما يقال عن ربط التعليم باحتياجات التنمـــية مـــن الأطر البشرية بمختلف مهاراتها ، فإن التوسع الخطي المستمر لاتجاهات النمو الســـابقة والممـــتدة علـــى مســـافة نصف قرن في بعض البلاد العربية ما تزال كما هي دون تحـــولات أو مـــنعطفات ذات دلالات حاســـمة فـــي التفاعل بين النظام التعليمي وبقية النظم المجتمعـــية ، وغـــدت قضـــية تخطيط التعليم مجرد توسع في الفصول والمدارس لاستيعاب الأعـــداد المـــتزايدة مـــن الطلاب نتيجة للزيادة السكانية ، وما يرتبط بذلك من كثافة الفصل وأعداد المدرسين المطلوبين والأماكن الدراسية ، وأعداد الكتب وأدوات التدريس .

وإذا أخذنا مثالا لبلد مثل مصر ، فسوف نجد أننا لوعدنا إلى العقود الأولى من القرن الراهـــن ، نجد أن التعليم الحديث في مصر ، ولد في رحاب الاستعمار الإنجليزي الذي صاغ النظام التعليمي ، أو على الأقل أثر في صياغته ، حتى لا تتعارض مخرجاته مع مصالحه في الســـيطرة علـــى المجـــتمع المصري ، وهذا يعني أن ولادة التعليم أتت ولادة مشوهة انعكس تشـــوهها على دور التعليم في إنضاج الوعي لأن الوعي بالتعليم كان محكوما ومحددا من قبل المســـيطر . لقد أسهم المستعمر في ازدواجية النظام التعليمي : تعليم ديني وتعليم علماني ، مدارس للذكور وأخرى للإناث ، مدارس خاصة وأخرى عامة . كما عمل المستعمر ، على أن يخـــرج التعليم " كتبة وموظفين " يساعدونه في أداء الأعمال التي تتطلبها سيطرته ، ولذا قـــاوم مـــثلا إقامة تعليم فني متوسط وعال ، يؤثر توجهات الإنتاج والاستقلال الاقتصادي ، فضـــلا عـــن تأثيره في توزيع الفرص التعليمية التي تركزت في الحواجز المصرية ، وفي القاهـــرة بـــالذات ، فكانـــت متاحة للقادرين ، والأغنياء من الطبقة العليا ، وللذكور أكثر من الإنـــاث ، ولهـــذا ولغيره مما يضيق عنه المقام شهدت خلفية النظام التعليمي الحديث تشويه الارتباط الجدلي بين التعليم والوعي ، نتيجة للتدخل في هذه العلاقة من قبل المستعمر ، الذي استجابت له ، وتعاونت معه ، قوى داخلية ، كان من مصلحتها ، الحفاظ على مجمل أوضاع المجتمع .

وأمـــا عـــن السؤال عن هذه العلاقة بعد الثورة وعن المقدار الذى أسهمت به الطبقة الحاكمة فى تنشيط العلاقة مرة أخرى بين التعليم والوعى ، فإنه إذا تجاوزنا الأيديولوجية التى أعلنـــت بعـــد ســـنة ١٩٥٢ ، ســـنجد أن التغيـــيرات التى وقعت ، لم تخرج عن (الإصلاح الاجـــتماعى) حيث كانت إصلاحات التعليم ، أكثر ميلا إلى الكم منها إلى الكيف ، وأفضت محاكـــاة سياسات النمو الاقتصادى – إلى نمو كمى مصاحب فى التعليم ، ترتب عليه زيادات كمـــية فـــى عدد المدارس ، ومعدلات الاستيعاب دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعلـــيمى سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية ، أو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها ، التى لم تخرج كثيرا عن علاقة السيطرة الأبوية فى الأسرة بين رب الأسرة وباقى أعضائها ، وبين الذكور والإناث ، والتى كانت هى بدورها نتاجا للعلاقات الاجتماعية بين الطبقات وبين الحـــاكم والمحكوم ، فرب العائلة ، وناظر المدرسة ، وكبير العائلة ، كلها تكرس نمطا محددا من العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، والتى تعزز السيطرة والتوجيه من أعلى [٦٤].

والـــدول الناميـــة عامـــة – بمـــا فـــيها الدول العربية – تتسم بالثنائية أو الازدواجية الاقتصـــادية حيث تتمتع المدن والحضر بمقومات الاقتصاد الحديث ومكوناته ، وترزح القرى والأرياف تحت نير التخلف والتقليد نظرا لوجود العلاقات الاستغلالية بين المراكز والهوامش وبالـــتالى فإن التحديث أو التنمية الحضرية كانت تحظى بمركزية الاهتمام فى حين أن التنمية الريفـــية والزراعـــية لم تحتل إلا مكانا ثانويا ولم تحظ إلا بنصيب قليل من الاستثمار ، ولذا وجدنا هذه الصورة نفسها تنعكس على نظام التعليم العربى حيث ساد التعليم الحديث فى المدن ورزحت القرى والأرياف تحت وطأة التعليم التقليدى أو القديم [٦٥] .

ولمـــا كـــان وجود الثنائية الاقتصادية هو نتيجة اتباع نموذج المركز والهامش ، فقد كـــان طبيعيا أن يؤدى مثل هذا النموذج فى النهاية إلى استغلال الموارد فى القرى والأرياف (الهامش) وهجرة القوى العاملة من المناطق الفقيرة إلى المدن والحضر (المركز) ، وفى مـــثل هـــذا الاقتصاد وبحكم تبعيته الخارجية ، فإن عملية الاستغلال والهجرة تأخذ دورة ثانية بيـــن اقتصاد الدولة النامية واقتصاد الدولة المتقدمة فى الخارج . ولكى يكون التعليم أمينا مع خلفيـــته الاقتصـــادية وخادما مطيعا للهيكل والبناء الاقتصادى ، فقد كان طبيعيا أن يقوم بدور القـــوة الطـــاردة للمـــوارد الذاتية للوطن العربى ، وبخاصة القوى البشرية ويعمل بذلك على هجـــرتها مـــن الأريـــاف إلى المدن داخل القطر ، ومن المدن إلى الأقطار الخارجية والدول المتقدمة .

إن قـوة الطرد لدى التعليم فى الوطن العربى هى ظاهرة اجتماعية مركبة نتجت عن تلاقـى قـوى اقتصـادية واجتماعـية خارجية جاذبة من ناحية ، تمثلت فى درجة الرقى فى مسـتوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل فى الدول المتقدمة ، وقوى اقتصادية داخلية واقعـة مـن ناحـية أخرى ، تمثلت فى تدنى نوعية الحياة ومستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفـرص العمل فى الدول النامية . ولأن هذه القوى المتفاعلة لم تستطع أن تنقل أو تطرد كل أو معظـم المـوارد البشرية ، فإنها تركت وراءها ترسبات ربما كان خطرها أعظم شأنا من خطـر الفـراغ الذى أحدثته هذه القوى المطرودة أو المهاجرة بعد نزوحها ، وذلك فيما خلفته مـن أثر نفسى على معظم القوى القابعة ، فتولد بذلك ما يسمى بالبطالة المقنعة بين العاملين ، والبطالة المثقفة وسط المتعلمين ، وبطالة الرفاهية وسط الأثرياء والموسرين [٦٦] .

وتشـير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الأمية ، إلى أن خطر الأمية ما زال متفاقما رغم الجهود الطويلة التى بذلت وتبذل لمواجهتها حتى أصبحت هذه المشكلة عبئا ينوء بـه كاهل كل قطر عربى لقصور الإمكانات البشرية والمادية والفنية عن التصدى لمصادرها ومظاهرها وأثارها ، فقد لوحظ زيادة عدد الأميين من خلال مسح الواقع العربى ، فضلا عن أن ذلـك أعطى مؤشرين خطرين فى الكم والكيف ، فحتى أواخر السبعينات كان ثلثا الأطفال العـرب – علـى وجـه التقريب – هم الذين يدخلون المدارس فى حين بقى الثلث خارجها ، بالإضـافة إلـى أن المجهودات لمحو الأمية لم تغط سوى ٢% فقط من مجموع الأميين فى الوطـن العربى حتى هذه الفترة . وفيما يتعلق بالكيف ، فإن أغلب الدول العربية ظلت طويلا تـأخذ المنهاج التقليدى لتعليم الأميين ، أى أنها اتجهت إلى تعليم الكبار أبجدية القراءة والكتابة فقـط ، وهو ما يعنى عدم الارتقاء لمسايرة متطلبات التقدم الحضارى الحديث وبخاصة التقدم التكنولوجى .

ورغـم أن عـدد الأميين فى العالم فى زيادة مستمرة حيث كان عدد الأشخاص الذين بلغـوا الخمسين من العمر ويجهلون القراءة والكتابة ٧٣٥ مليونا سنة ١٩٦٠ ، ارتفع عددهم إلى ٧٤٢ مليونا سنة ١٩٧٠ ، ووصل – تقريبا – إلى ٨٤٣ عام ١٩٨٠ ، وذلك بدون النظر إلـى نسبتهم بين السكان والتى انخفضت فى السنوات المشار إليها من ٣٩,٣% إلى ٣٢,٤% إلى ٢٨,٩% من عدد السكان الإجمالى ، وهو ما يعود إلى الجهود التى بذلت من جانب الدول لـتجاوز معدلات النمو الديموجرافى وقصور التعليم الإلزامى ، رغم ذلك فإنه مما لا شك فيه أن صـورة الواقع العربى ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمية الاجتماعية أو الأمية الحضارية خاصة

وأن مشـــكلة الأمـــية فى جميع أبعادها ليست قاصرة فقط على التعليم ، بل هى أساسا مشكلة ثقافية .

ومـــع ذلك فقد ظل المبدأ العام للقضاء على الأمية أسير منهجه الضيق المحصور فى تعلـــيم القـــراءة والكتابة دون أن يشمل بقية العناصر الأخرى وبخاصة الثقافة والاجتماعية ، ومـــن هـــنا فإن ارتباط مشكلة الأمية فى الوطن العربى بمشكلات التخلف التى سادت معظم أقطـــار الوطن ، قد عكس أثره على كل مرفق من مرافق الحياة . ومهما يكن من أمر ، فإن نســـبة الأمية فى المجتمع العربى ما تزال كبيرة ، وهى أوسع انتشارا فى المناطق الريفية من حيـــث المكان ، وأكثر بين الكبار فى الزمان ، وهى فى الناس أكبر وجودا بين النساء . وقد نهـــض ما كان يسمى بالجهاز العربى لمحو الأمية طوال فترة وجوده بدور بارز وبخاصة فى مجال الدراسات والمعونات الفنية وحرص على أن يستنبط استراتيجية عربية تقوم على قراءة الواقع العربى وإمكاناته وقدراته البشرية والمادية من منظور قومى (٦٧) .

ولـــيس هـــناك من يملك أن يضع تقديرا دقيقا لحجم ظاهرة الأمية ، عددا ونسبة فى الـــبلاد العربية على الإطلاق ، ذلك أن هذا التقدير ينبغى أن يعتمد على بيانات إحصائية دقيقة وموثـــوق بصـــحتها عن السكان والتعليم وفيما ترى ، أن مثل هذه البيانات غير متوافرة فى البلاد العربية الآن ، وإن توافرت ، فهى غير دقيقة لتقادم العهد عليها ، وإن وجد الآن حصر شامل للأميين ، فإن التكهن بمجموعهم نسبة إلى السكان أمر صعب ، فلا يمكن أن نقارن عدد الأميـــين اليوم بعدد السكان فى إحصاء تم منذ عشر سنوات أو أكثر ، وبالتالى تخرج إلينا كل حين نسبة الأميين لتبين لنا أنها فى انخفاض دائم ، بينما هى فى ازدياد دون أن ندرى .

ومن هذا المنطلق تصبح معرفة حجم الأميين فى الوطن العربى مشكلة تستعصى على الحـــل ، مشـــكلة أقـــرب إلى اللغز ، ذلك أن أى محاولة جادة لوضع تخطيط علمى مدروس لعـــلاج هـــذه الظاهرة ينبغى أن يستند على البيانات الإحصائية الدقيقة ، وهى كما أسلفنا غير موجـــودة ، وان وجـــدت يلازمهـــا علامة استفهام كبيرة ، فبعض الدول العربية يعتمد على إحصـــاءات الســـبعينات أو قـــبلها بقلـــيل أو بعدهـــا بقلـــيل ، وبعضها لم يفكر فى مثل هذه الإحصـــاءات ، وبعضـــها الثالث أجرى مثل هذا الحصر السكانى ولم يعلن نتائجه لأسباب لا يعلمهـــا أحد ومن هنا يتعذر الوصول إلى نسبة حقيقية للأميين فى كل قطر عربى ، وبالتالى فى الوطن العربى (٦٨) .

١٠- هموم المرأة العربية :

إن الهمـــوم الأساسية للغالبية العظمى من النساء فى بلادنا العربية هموم تشترك فيها مـــع الـــرجل ، همـــوم لقمـــة الخبز ، والمسكن ، والملبس ، هموم الأمية ، وغياب الحرية والديمقراطية ، إنها باختصار هموم تخص المجتمع ككل ، ولكن وعينا بهذه الحقيقة يجب ألا يجعلنا ننسى أن للمرأة همومها الخاصة بها كامرأة ، وأن هذه الهموم قد لعبت دورا كبيرا فى طرح عديد من القضايا الهامة فى الفكر التربوى خاصة بتحرير المرأة وتعليمها .

ويصـــف باحث بالتفصيل التجارب الاجتماعية المختلفة التى يمر بها الشباب والفتيان فـــى الوسط الفلاحى من مصر العليا ، إلا أن هذا النمط ينطبق على باقى سكان الإقليم ، على الأقل وسط الفلاحين. يرى باحثنا أن التمييز فى المعاملة بين الصبيان والبنات ، كان يبدأ منذ الـــولادة ، فحيـــن يولـــد صبى تعم الفرحة وتقام الاحتفالات ، لا يحدث ذلك حين تولد بنت ، وحيـــن كانت المرأة لا تنجب صبيا ، فإنها قد تطلق . وفى الحقيقة أن هذا الاحتفاء الاجتماعى بـــولادة الصـــبى كان يدفع المرأة إلى الاهتمام بمتطلبات الصبى ، وذلك على حساب أخواته البـــنات ومنذ نعومة أظفارها ، فقد كان يفرض على البنت القيام بمهمات ومسئوليات خاصة ، فما أن تبلغ البنات حتى تلبس الحجاب ويطلب منها الاحتشام ، وما أن يبلغ الصبى السن نفسه حـــتى يعطى حرية أكثر، فهو يعفى من العمل المنزلى ويقضى وقته مع أصدقائه وفى الثالثة عشـــرة أو الرابعة عشرة كانت الفتاة تزف وتترك منزل والدها لتسكن مع أهل زوجها حيث تبدأ دورة الحياة فتمارس دورها (عروسا) و(أما) و(حماة) و(جدة) [٦٩].

ومـــع أنـــه مـــن المعروف أن الإسلام يمنح المرأة حقها فى التملك واقتسام ما يورثه والدهـــا ، إلا أن هـــناك دراسات قليلة قامت ببحث العلاقة الفعلية والمتغيرة بين ملكية المرأة ومكانتها فى العائلة . إحدى الدراسات الأثنية التى تركز على هذا الموضوع هى التى قام بها (ف- ماهر) " المرأة والملكية فى المغرب " ، فمن خلال مقارنته بين المرأة الريفية والمدنية أشـــار ماهـــر إلـــى علاقة بين الملكية ونسبة الطلاق ومكانة المرأة ، ففى الريف حيث كانت الملكـــية تنحصـــر بالأرض ، فإن المرأة لم تنل حصتها الشرعية من الإرث ، إلا أنها كانت تمـــنح حقوقـــا والـــتزامات عائلـــية ، وحـــتى بعد زواجها ومغادرتها قريتها ، فهذه الحقوق (الحماية ، السكن مثلا) كانت تقلل من اعتماد المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا على زوجها ، وهذا ما ساهم فى ارتفاع نسبة الطلاق الحاصلة ضمن هذه المجموعة .

أما فى المدنية ، وحيث انحصرت الملكية فى رأس المال ، فإن المرأة لم تنل حصتها الشـــرعية من الإرث . وأضاف ماهر قائلا أن استلام المرأة لحصتها كان يقطع ما بينها وبين عائلـــتها من صلات ، وهذا ما جعلها معتمدة على زوجها ، ولذا فإن الزواج كان يساعد على الاســـتقرار وسط أجواء المتملكين ، وكما لا يتوقع المرء ، فإن أمن المرأة المدنية الاقتصادية والـــزوجى كـــان يكتســـب علـــى حساب استقلاليتها وحريتها . والمرأة المدنية كانت منزوية وتخضـــع لـــزوجها ويســـتنتج ماهر أن المرأة عانت من أزمة خيار : إما الاستقلال النفسى الخاضـــع للسيطرة العشائرية وللفقر وللعمل الشاق (المرأة الفلاحة) أو الاهتمام المادى على حساب العزلة الاجتماعية والخضوع التام لسيطرة الرجل [٧٠] .

والحـــق أنه بسيطرة النظام الأبوى ، أصبح الرجل هو المعيل الأساسى ، وأصبح بقية أفـــراد العائلـــة عـــيالا مهما كانت درجة مشاركتها فى العمل ، ومهما كانت علاقات الإعالة والاعـــتماد متبادلة . وقد أخذ يطلق على الزوجة ألقابا تلفظ بالفخامة لكنها تعنى التحقير لأنها ملحقـــة بالـــرجل (عقيلة) و(قرينة) ، فيما يشار إليه بألفاظ (رب الأسرة) و (بعل) مما يوحـــى بالألوهـــية الـــتى فرضها على أفراد الأسرة التى يفترض أن تتأثر وتتناحر وتتضامن وتتعاون . وعندما تتحول المرأة إلى (قرينة) و(عقيلة) ، لا تعود تملك نفسها وخصوصيتها ولا حـــتى شرفها الذى أصبح شرف الرجل ، وبذلك أصبحت أسيرة الرجل ومفهومه لها على أنهـــا للإنجـــاب وتربـــية الأولاد وتدبـــير شـــئون المنزل والسهر على تلبية حاجات زوجها والخضـــوع لأوامره والسعى لنيل رضاه بالطاعة ، والتنافس مع غيرها من النساء للحصول علـــيه ، وقد وجد نمر سرحان فى كتابه (الحكاية الشعبية الفلسطينية) الصادرة سنة ١٩٧٤ عن مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية أن المرأة تحاول الحصول على الرجل وتحقق أغراضـــها بواسطة الإغراء والمكر والخداع والدهاء ، وإنها لا تستطيع أن تعيش مستقلة عن الرجل ، (الزواج سترة) و" حتى لو كان للمرأة مصدر رزق كبير سواء أكان من ميراث أو ســـواه فإنها لا تستطيع أن تعيش مستقلة بسبب مسألة الشرف " . وتظهر هذه الحكايات أن " أنجح وسيلة لمعاملة المرأة وجعلها تسير سواء السبيل ، ألا وهى الضرب والإذلال ، ومبعث ذلك اعتقاد شعبى واسع أن المرأة هى شئ " مما ملكت يمين الرجل " [٧١] .

ويؤكـــد الرميحى فى دراسة له عن المرأة الخليجية أن علاقات الزواج وعلاقة المرأة بالأســـرة شـــهدت تغـــيرا فى الشكل وليس فى المضمون نتيجة الرغبة فى استمرار العلاقات الاجتماعـــية التقلـــيدية لضـــبط التغير الاجتماعى ، فالعائلة والقرابة تقويان من خلال علاقات

الزواج ، كذلك فإن الزواج ليس قضية شخصية خاصة بالرجل والمرأة ، يختار هو أو تختار هـــى مـــن تريد نتيجة علاقات شخصية أو رومانسية ، الزواج هنا علاقة اجتماعية ، فيها ما يســـمح به وما يمنع عنه ، إلى درجة تبلغ القسوة ، فصل الزوج عن الزوجة أو قتل أحدهما ! ولم يغير الوضع الاقتصادى الجديد ، ولا التعليم أو العمل – كثيرا من تلك المظاهر – فزواج (الأصـــيل) من (البيسرى) – وهو الذى ليس له أباء وأجداد معروفون – أو العكس زواج محظـــور من المجتمع والأهل على السواء ، هذا الخطر له أسباب اقتصادية وسياسية – وهو بالتحديد الاحتفاظ بالثروة والسلطة لدى مالكيها .

ولقـــد استمرت هذه الظاهرة فى مجتمعات الخليج إلى وقت قريب ، وإن طرأت عليها بعض الاستثناءات . الزواج إذا عملية اجتماعية (فالشيخ) شيخ القبيلة أو الحاكم كان يستطيع أن يـــتزوج عددا لا حصر له من النساء لسببين : الأول : هو الإكثار من الأبناء رمز السلطة والقـــوة ، والثانى ، هو الدخول فى علاقات مع القبائل والأسر الأخرى ، وذلك لحفظ وتقوية الولاءات السياسية والإقرار بالسلطة . وإذا كانت الأسر (الأصيلة) تسمح بالتزاوج فيما بينها وبيـــن القـــبائل الأخرى ، لا يربط ذلك بالعلاقات الدموية القرابية ، فإن (العشيرة) الحاكمة تحرم زواج بناتها من خارج الأسرة حتى لو كانت تلك الأسرة لها علاقات تجارية أو سياسية معها [٧٢] .

وعلـــى الرغم من أن شكل الملكية فى المجتمع الخليجى قبل النفط ، أكثر بساطة من الشـــكل الحـــالى ، إلا أن المرأة لم تكن قادرة بالفعل على امتلاك أشياء خارج سلطة الرجل ، علـــى الرغم مما يتيح لها التراث – نظريا –من حقوق للملكية والوراثة ، إلا أن هذه الحقوق الـــنظرية فى المجتمعات الخليجية ظلت بعيدة عن التطبيق إلا فى حدود ضيقة . وفى المجتمع العـــربى الخليجى المعاصر ، ما زال الرجل بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو الوصى على ملكية النساء ، ويعزز هذا الموقف العملى وجهة النظر القائلة إن عزل المرأة اجتماعيا وثقافيا هـــو الـــذى يجعلهـــا حـــتى فـــى الحقوق المشروعة والمتفق عليها عاجزة عن ممارسة تلك الحقوق [٧٣].

١١ – التناقضات الطبقية :

مـــن مظاهـــر التحول الرئيسية فى المجتمع العربى الحديث ، النزعة نحو المركزية السياســـية والإداريـــة وقد بدأت تلك النزعة فى مصر على سبيل المثال ، مع ظهور السلالة

العلوية فى أوائل القرن التاسع عشر ، وهى شبيهة من هذا القبيل باتجاه السلطنة العثمانية نحو المركـزية مـع حـركة الإصلاح وقبلها ، والتحرك العثمانى هذا كان مؤثرا فى المجتمعات العربـية إذ أن قسـما كبـيرا مـنها كان جزءا من تلك المملكة ، وكان أحد الأسباب للاتجاه المركـزى فـى القاهـرة والأسـتانة ، السعى من أجل الوقوف فى وجه التغلغل الأوربى ، بالإضافة إلى ضرورة التجاوب مع تطورات اقتصادية واجتماعية ، وقد أخذت المركزية هذه شكل إنشاء جيش مركزى دائم وسلك إدارى ويتقاضى أفراده رواتب من خزانة الدولة [٧٤] .

ولقـد رافـق النزعة المركزية هذه ظواهر اقتصادية عززت من شأنها ، أهمها نمو الـتجارة الدولية فى منطقتنا نمو ملحوظا ابتداء من العقد الثانى للقرن التاسع عشر وقد أحدثت التجارة الدولية تطورا خطيرة فى المجتمعات العربية نخص منها بالنسبة لموضوعنا أمرين : الأول : ظهـور طبقة اجتماعية جديدة هى ملاك الأراضى الزراعية وتجار الداخل والاعتقاد الشـائع أن طـبقة الملاك والتجار هى فئة قديمة هو اعتقاد لا يتفق مع الواقع ، ذلك أن هذه الفـئات قد ظهرت على أثر انتعاش التبادل السلعى بالنقد بعد أن انفتح سوق التجارة الخارجية واشـتد الطلب على السلع الزراعية مما أضفى بدوره قيمة على الأرض الزراعية ، فأصبحت سـلعة تشـترى وتباع . والملاحظ أن قوانين ملكية الأراضى قد سُنت فى القرن التاسع عشر وابـتداء مـن الثلاثينـيات ، لـيس فى البلدان العربية فحسب ، بل فى معظم منطقة الشرق الأوسـط ، اسـتجابة لهذه التطورات ، وحيث هناك تعامل بالنقد نجد أيضا نزعة نحو تراكم رأس المـال وظهـور الرأسـمالية وبـالفعل سعى الوجهاء وموظفو الحكومات وغيرهم من المقتدرين إلى حيازة الأراضى الزراعية بدافع الكسب .

أمـا الأثر الثانى الذى يعنينا هنا من جراء انتعاش السوق الداخلية وارتباطها بالتجارة الخارجـية هـو ازديـاد التعامل بالنقد وفتح شهية الدولة عليه مما مكنها من تعزيز نزعتها المركـزية ، وذلك يجعل الوظيفة العسكرية والإدارية وظائف مستديمة يتقاضى شاغلها راتبا نقديـا ، وبالطبع رافق ذلك توسع فى بناء المنظمة العسكرية والإدارة ، وأصبحت الضرائب على الزراعة تجبى بالنقد ، كما كان الأمر عليه إلى درجة كبرى فيما سبق .

ونتـيجة لهـذه التطورات الجديدة ، تنوعت الفئات الوظيفية فى المجتمع ، أى نشوء فـئات أو طـبقات جديـدة ، وبـالفعل ظهر الملاك وتجار الداخل فى المدن الريفية الإقليمية والعسـكريين والإداريـين فـى المدينة العاصمة . ولما كانت هذه الفئات الأربع ذات قدرات ومهـارات اقتصـادية وسياسـية وإدارية ميزتها عن غيرها وأعطتها مستوى معيشة مرتفع

وأسلوب فى السلوك الاجتماعى خاص بها فإننا ندرجها هنا مجملة كطبقة اجتماعية واحدة يمكن أن نطلق عليها تسمية : طبقة الذوات ، وحسب ما هو معروف فى الاستعمال ، ويشكل هؤلاء الذوات ، الطبقة العليا فى المجتمع العربى وتترابط علاقاتهم ومصالحهم إلى درجة ملحوظة (٧٥) .

أما الفلاحون ، فقد كانوا يشكلون جزءا من تاريخ التحول الاجتماعى والاقتصادى فقط ، إذ أنهم ظلوا خارج مواقع النفوذ السياسى ، وهم الفئة الضعيفة التى جنت عليها التطورات الاقتصادية السوقية فحولتها إلى جماعة أفرادها أشبه بالعمال المأجورين كشركاء ومستأجرين للأرض يحرمهم الملاك والتجار والدولة من كل ما زاد من الإنتاج عن مستوى الكفاف (٧٦) .

والدارس للنظام الطبقى عبر القرن التاسع عشر وحتى الثلث الثانى من القرن العشرين يستطيع أن يلمس شيوع علاقات الاستغلال والسيطرة فى المجتمع العربى ومؤسساته ومنظماته وتتصف بها علاقات طبقة بطبقة ، والرجل بالمرأة ، والحاكم بالمحكوم ، والرئيس بالمرؤوس ، ورب العمل بالعامل ، والمتملك بالفلاح ، والمستخدمة بالخادمة ، والأب بالأبناء والبنات ، والضابط بالعسكرى ، والمدير بالموظف ، والمعلم بالتلميذ ، والكبير بالصغير ، والقوى بالضعيف والضعيف بالأضعف ، والأمة القوية بالأمة الضعيفة ..الخ (٧٧) .

أن النظام الطبقى الهرمى الذى ساد المجتمع العربى ، ساده عدد من العلاقات فى مختلف المجالات يمكن أن تشير إلى بعضها فيما يلى (٧٨).

أ- الاستغلال ، الذى لم يحد من تفاقمه سوى ضوابط قليلة واهية ، فى الوقت الذى سوغته من ناحية معاكسة معتقدات وترتيبات بنيوية عدة ، فنعمت القلة بالثروة والنفوذ والجاه ، بينما أخذت الغالبية من الشعب تتحول إلى جماعات تعسة فى صلب حياتها ، تمارس على بعضها البعض ما يمارس عليها .

ب- السلطوية ، التى تقوم على القهر والإذلال ، فى شتى نواحى الحياة . إن الكادح المسحوق والمغلوب على أمره لا يختلف عن الفتاة التى يجبرها أهلها على الزواج من رجل لا تحبه ، وكلاهما لا يختلف عن الطفل الذى يصفعه والده ، والوالد الذى يصفعه المحتل أمام أولاده ، والمرؤوس الذى يتكلم بعكس ما يحس .

حـ- التغريب الناتج عن الاستغلال والسلطوية والفراغ المعنوى مما يجعل الشعب وخصوصا الكادحين والنساء والصغار والخدم والموظفين ، إلى جماعات عاجزة تعسة فى صلب حياتها.

د- العدائية : التى تقوم على الحسد والنفاق والتفاخر والتنافس والتقنع والتزييف وكل عدائية تسمى نفسها دفاعا عن النفس وخيرها اعتداء عليها .

هـ- الفقر : الذى يجر الفقر ، والعنف الذى يولد عنفا مضادا والإذلال الذى يقود إلى مزيد من الاذلال .

و- التعصب الذى تبديه الجماعات المتحكمة ضد الجماعات المحكومة فتسود الثقافة العامة أيديولوجية متكاملة تبرر التحكم .

وعندما تعاظم دور النفط فى المجتمعات النفطية العربية ، برزت المؤشرات التالية بالنسبة للأوضاع الطبقية فى هذه المجتمعات [٧٩] :

- تدعمت البورجوازية التجارية وازدادت سيطرتها وقيادتها للحركة الاجتماعية السياسية فكرا وموقفا ، حيث نوع البترول وعظم من مصادر دخلها ، وساعد على إيجاد جماعات طبقية أخريات تدور فى فلكها ، ولا تند عن إطار مصالحها ، فالأساس أن يكون الشخص تاجرا ، أو بيروقراطيا وتاجرا ، أو تكنوقراطيا وتاجرا . هذا فيما يتعلق بالمحليين ، وتعنى سطوة هذه الطبقة ، تدعيم قيم بعينها وصور وعى اجتماعى تترتب على سطوتها .

- ونظرا لسيادة هذه الطبقة ، وما يترتب على طبيعة نشاطها وعملها ، وتصوراتها للتنمية والإنتاج فإننا نواجه بعدد من الظاهرات الهامة والمؤثرة فى البناء الاجتماعى وانعكاساته على الشخصية وتنميتها ، فهى أولاً تحول دون نمو الجماعات الطبقية العمالية ، المحلية لا بصوغ تشريعات ولوائح بعينها فحسب وإنما أيضا وثانيا باستيراد العمالة. وفى رحلة الاستيراد هذه ، يكون التركيز على العامل الأرخص ، الأقل تكلفة ، ما دام الربح هو مسعى هذه الطبقة . ومثل هذه التوجهات ، يمكن أن تفسر لنا التوجه الخليجى نحو العمالة غير العربية ، أعنى الآسيوية تخصيصا لكونها أقل تكلفة ، ولكونها متغايرة الثقافة مما يحدد نطاق التفاعلات الاجتماعية ، ولأنها أيضا يمكن أن تحقق توازنات مرغوبة ، وهى ثالثا، تصوغ رأيا عاما ضد العمل اليدوى والحرفى ، والمنتج بصفة عامة .

– ومع كل هذا فإن الأمر لم يمنع بحكم القوانين النوعية لتطور المجتمعات الإنسانية ، وجود جماعات طبقية عمالية ، بدأت تشكل وتشكل بعض تنظيماتها ، التى وإن كانت لا تزال فى مرحلة جنينية ، إلا أنها أتاحت بعض فرص الممارسة .

– ولهذا يمكن افتراض أنه وإن كان البترول قد ساعد على تحسين الخدمات الاجتماعية ، إلا أنه لم يطور كيفيا العلاقات الاجتماعية التمايزية [٨٠] .

١٢ – التخلف الاقتصادى

الأمر الثابت هو أن المنطقة العربية – ومنطقة الشرق الأوسط عموما – كانت قد دخلت مرحلة الركود الطويل على الصعيد الاقتصادى على الأقل بدءاً من بداية القرن السادس عشر ، وقد تمثل هذا الركود فى العجز عن تطوير الإنتاج الزراعى بل تدهوره ، بما يرتبط بذلك من انخفاض مطلق فى عدد السكان ، والعجز عن مقاومة الأوبئة والمجاعات الواسعة النطاق ، والعجز عن إحداث تطوير تقنى فى مجال الإنتاج الحرفى ، ونضوب التجارة – الدولية والداخلية كمصدر أو قناة لتعبئة الفائض الاقتصادى ، وتدهور مستويات المعيشة عموما . وأفضل تعريف للركود أو التخلف الذى عاشه الوطن العربى طوال القرون الثلاثة : السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر هو وقف تطور القوى المنتجة ووسائل الإنتاج وتدهورها أو تآكلها شاملا ذلك نظام الرى ونوعية الأرض الزراعية والإنتاج الحرفى ، ونظام المواصلات ومعاهد التعلم .. أو ما يمكن تسميته عموما بالبناء التحتى Infrastructure ، وعندما نقول أن المنطقة العربية قد بدأت مرحلة الركود الطويلة مع بداية القرن السادس عشر (وهو ما يتفق تقريبا مع الغزو العثمانى للمنطقة) فإننا نقصد بذلك لا مجرد تدهور المنطقة العربية ومركزها الاقتصادى بالنسبة للتصاعد السريع لمنزلة ومركز أوربا الاقتصادى والسياسى ، بل أيضا بالنسبة للإنجازات التى كانت قد تحققت فى المنطقة فى مراحل سابقة على القرن السادس عشر [٨١] .

وتمثل تجربة محمد على المحاولة الأولى فى الوطن العربى لكسر نمط الإقطاع العسكرى العثمانى والقيام بتطور اقتصادى مستقل كان بإمكانه إحداث ثورة صناعية مبكرة فى المنطقة ، وللقيام بتطور اقتصادى مستقل كان بإمكانه إحداث ثورة صناعية مبكرة فى المنطقة ، ولكن عدم وجود طبقات قادرة على حماية المكاسب الاقتصادية التى حققتها الثورة الاقتصادية فى عهد محمد على ، مكن من ضرب هذه التجربة المستقلة فى التنمية بسهولة

ويسر من قبل القوى الأوربية المتحالفة مع السلطة العثمانية ، فإخفاق النظام فى تطوير الملكية الخاصة مع رسملة الاقتصاد ، وعدم نضوج حركة فلاحية أو عمالية فى هذا الوقت (فالكل كانوا عبارة عن عاملين لدى الدولة أو محمد على شخصيا) حكم على التجربة بالانهيار مع الهزيمة العسكرية التى منى بها (٨٢) .

ومع سقوط نظام محمد على ، زالت العقبة الأخيرة أمام الإمبريالية الغربية فى اختراق المنطقة الذى بدأ بالتنازلات التركية ، وفرضت قواعد ما يسمى بالتجارة الحرة ، مما أدى إلى انهيار الاحتكارات الصناعية التى أقامها محمد على ، وتحولت المنطقة بالأساس إلى مورد مواد زراعية أولية وتدعم النمط الاقتصادى المعروف باسم (تصدير السلع الأولية) لمدة قرن أو أكثر من الزمان ، حتى الستينيات من القرن العشرين ، ويطلق البعض على هذه الفترة فترة سيادة النظام الرأسمالى فى المنطقة ، ولكن نلاحظ أن الاستعمار الغربى لم يكسر سيطرة النمق السياسى (أو سيطرة الدولة) على مسار النمو الاقتصادى ، فدخول القوى الأوربية الرأسمالية إلى المنطقة العربية كان من الممكن أن يكسر هذا الإطار لو أنها سعت فعلا لرسملة الاقتصاد العربى ، ولكن تمت الرسملة فى إطار العلاقات الاجتماعية المتخلفة المتوارثة عن النظام العثمانى والنظم المملوكية ، وهذه نتيجة طبيعية لأمرين يتعلقان بكيفية دخول الإمبريالية العالمية للمنطقة العربية (٨٣) .

الأول : أن الاعتماد على النظام العسكرى والسياسى كنسق مهمين على الاقتصاد مكن الامبريالية من استخراج الفائض الاقتصادى بطريقة مباشرة ، دون اللجوء إلى مساومات مع الفلاحين والعمال ، ودون الحاجة إلى إجراءات قانونية معقدة ، فالقوة المجردة كانت السبيل السهل للسيطرة على الاقتصاديات العربية مباشرة ، وفى هذا تحالفت قوى الإقطاع العربية مع القوى الأوربية فى قهر الشعوب العربية .

الثانى : اتضح للامبريالية الأوربية أنه من الممكن رسملة الزراعة والقطاعات الاستخراجية بأقل التكاليف بالإبقاء على العلاقات الاجتماعية البالية ، القائمة على سيطرة الإقطاعيين على جمهرة الفلاحين ، فاستمرار سلطة الإقطاعيين التقليدية على سبيل المثال ، مكنت من رسملة الزراعة (أى تحويل التعامل من صورة عينية إلى صورة نقدية) دون تحديث وسائل الإنتاج ، واستخدمت علاقات الإقطاع التقليدية فى استخلاص أكبر فائض من جمهرة الفلاحين والإبقاء على مستوى معيشى لهم يتذبذب حول مستوى الكفاف ... كما أن استمرار النظام الحرفى والبدائى فى تلبية رغبات الجماهير الشعبية ، مكن من استمرار

انخفـاض الأجـور للعمـال الزراعيين والعدد المحدود من العمال القائمين على إعداد المواد الأولية للشحن والنقل للسوق الخارجي .

أمـا بـدءا مـن النصف الثانى من القرن العشرين وحتى الآن ، فإننا – إجمالا ومع التقريـب – بإلقاء نظرة سريعة على خريطة توزيع القوى المنتجة فى العالم العربى ، نجد أن أكثر من نصف الأراضى القابلة للزراعة تركز فى أربع دول عربية هى السودان والمغرب ، والجزائـر وسـوريا ، وبإضافة العراق تصبح الدول الخمس تمثل ٦٨% من جملة المساحة الزراعـية ، وكذلـك الشأن فى تفاوت توزيع الخدمات الأساسية والثروات المعدنية بين بلدان العـالم العربى ، ولعل النفط ، يشكل المثال الصارخ لمدى التوزيع المتفاوت للموارد الطبيعية فيما بين الأقطار العربية [٨٤] .

ويبلغ التفاوت أشده فيما يتعلق بتوزيع القوى المنتجة البشرية ، إذ يتضح من دراسات توزيـع السـكان علـى مستوى العالم العربى أن ثلاث دول عربية فقط هى مصر والمغرب والعـراق تضم نصف سكان المنطقة العربية ، وأن عشر دول عربية تتركز فيها نسبة ٩١% مـن المـوارد البشرية ، بينما يتوزع التسعة فى المائة الباقية من جملة سكان المنطقة العربية على العشر دول الأخرى .

أمـا فـيما يـتعلق بطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة ، يلاحظ أن هيكل الصناعة العربـية (على ضعفه) يتصف بغلبة الصناعات الاستهلاكية حيث مثلت ٦١% مقابل ٣٩% للصناعات الوسيطة والرأسمالية [٨٥] .

ولابـد أن يكـون لتفاوت توزيع الموارد الطبيعية والقوى الإنتاجية وتفاوت مستويات نموهـا تفـاوت مستويات الدخل القومى والفردى بين الأقطار العربية المختلفة ولا سيما بعد الطفرة الأخيرة فى (عوائد النفط) . وتشير البيانات التى توافرت عن التطورات الاقتصادية فى البلاد العربية خلال الفترة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٤ – مثلا – إلى حدوث تفاوت كبير فى معدلات النمو التى تم تحقيقها خلال هذه الفترة مع ميل واضح لزيادة معدلات النمو فى البلاد النفطـية عـنها فـى البلاد غير النفطية خلال الفترة من ٦٠-١٩٦٥ ، فقد أصبح معدل نمو المجموعة النفطية ٤,٥ مرة معدل نمو المجموعة غير النفطية خلال الفترة ٧٠/١٩٧٤.

وبينما كان الناتج القومى الإجمالى للمجموعة النفطية هو نحو ٠,٨ مرة من دخل المجموعة غير النفطية سنة ١٩٦٠ ، فقد أصبح يساوى ٢,٢ مرة من الناتج المحلى الإجمالى للمجموعة غير النفطية فى سنة ١٩٧٤ [٨٦] ، وهو الاتجاه الذى ظل مستمرا.

وقد انعكس تعاظم (الفروق الداخلية) بين البلدان العربية على العديد من ظواهر السلوك الاقتصادى مما أدى إلى تغذية وتعميق الفروق بين (أنماط النمو) و (أنماط الاستهلاك) و(أنماط الاستثمار) و (أنماط التبادل الخارجى) السائدة فى الأقطار العربية المختلفة .

فإذا أخذنا جملة العالم العربى فى العقود القليلة الماضية فسوف نجد بعض المؤشرات التى جعلت الاقتصاد العربى يندرج تحت مظلة التخلف الاقتصادى ، نذكر منها [٨٧] :

– عدم تحقيق الأهداف النهائية المتوخاة من التنمية الاقتصادية كاملة ، فإذا كانت هذه الأهداف تتمثل فى رفع مستوى الإنتاج وخفض تكلفته كأساس لزيادة الدخل القومى ، وبالتالى زيادة نصيب الفرد فى هذا الدخل ، فإنه لا يمكن القول بأن هذه الأهداف تتحقق بالكامل ، فيما عدا الزيادة التى تنجم عن ارتفاع الأسعار والتضخم بصورة عامة ، أو التى تنجم عن استثمارات البترول أو ارتفاع أسعاره ، أو الكشف عن بعض الثروات الطبيعية الدفينة ، وهذه كلها عوامل لا تنشأ عن الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية .

– بطء معدلات نمو الخدمات ، فما ينفذ قليل لم يحقق تطلعات الشعب إلى سد حاجاته الأساسية ، فضلا عن الحاجات الأخرى التى تتطور بتطور العمران البشرى والتقدم الحضارى .

– ضآلة جدوى الكثير من المشرعات ، ذلك أن الوقائع أثبتت أن الكثير من المشروعات التى نفذت لم تأت بعائد اقتصادى يذكر بالنسبة إلى المبالغ الكبيرة التى أنفقت عليها بسبب نقص الدراسة ، كما أنه تم تنفيذ كثير من المشرعات التى نعرف سلفا أن عائدها الاقتصادى بل الاجتماعى ضعيف جدا مأخوذين بعوامل لا صلة لها بالفاعلية ، وبصورة خاصة بأغراض الدعاية للعهود والحكام ، فسلطنا عليها من الأنوار البراقة ، ما جعل تنفيذها أملا للجماهير ، ولما نفذت ، رؤى أنها لم تكن أفضل ما كان يمكن أن ينفذ بالوسائل المتاحة [٨٨] .

- بـطء تنفـيذ المشـروعات الاقتصادية : وإذا كان أمر يتصل بتشغيل المشروعات الاقتصـادية ، فالكثيرون يعرفون أن هذه المشاريع تتلكأ لسبب أو لآخر ، فتارة نقص الفنيين أو نقـص المواد الأولية ، وتارة أخرى نقص قطع التبديل ، بل كثيرا ما يكون السبب تخلف المنتج من حيث النوع وارتفاع تكلفته وسوء الرقابة عليه وغير ذلك .

- إهمـال تنمـية المواطـن العربى ، وإذا كان الأمر أخيرا متصلا بتنمية المواطن العربى ، وهو البداية والنهاية والهدف والوسيلة ، فإنه لمن المؤسف القول بأن نسبة كبيرة من الشعب استمرت تعيش فى عقلية التخلف ضحية الأوهام والدجل والجهل والأمية والمرض .

ونتـيجة لذلك ، فإن التقدم الذى يحقق فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وإن بدا شيئا له قيمته بالمقياس الجامد ، أى بمقارنة الأرقام مع بعضها انطلاقا من سنة أساسية ثابتة ، فإنـه يصـبح رقمـا ضـعيفا أو ربما تافها ، إذا ما قيس بالمقياس المتحرك الذى يأخذ بعين الاعتـبار عامل زيادة السكان وبصورة خاصة عامل الفجوة الحضارية التى تفصلنا عن العالم المتقدم .

١٣ - التسلطية :

لكـى نبحـث عن مدى فعالية الديمقراطية فى الوطن العربى وممارساتها ، فلابد من الـنظر فـى الظروف التاريخية الخاصة به ، فقد جاءت الديمقراطية فى الغرب نتيجة تطور تـاريخى طويـل نسجته صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية تعارضت فيها الطـبقة الإقطاعـية والملكية المطلقة من جهة ، والبورجوازية ووراءها الشعب بأجمعه من الجهة الأخرى خلال مرحلة أولى ، ثم السلطة البورجوازية من جهة والطبقة العاملة المنظمة من الجهة الأخرى فى المرحلة التالية بعد انتصار البورجوازية على الإقطاعية[٨٩] .

وهـذه الظـروف مخـتلفة تمامـا عـن ظهور وتنمية الرأسمالية فى أطراف النظام الاقتصادى العالمى التى ينتمى الوطن العربى إليها ، فهنا ظهرت الرأسمالية نتيجة تاريخية لا لصـراع داخلـى أصـلى بـل نتـيجة عدوان خارجى وإخضاع المجتمع لاحتياجات التراكم الرأسمالى فى المراكز المسيطرة . وقد أدت هذه الاحتياجات إلى تحالف طبقى بين الرأسمال الأجنـبى المسـيطر مـن جهة والطبقات الحاكمة المحلية الرجعية من الجهة الأخرى ، وهذا الأمـر الجوهرى وقف حاضرا فى طريق نضوج الوعى الديمقراطى ومنع ازدهار المعارك

الاقتصـــادية والاجتماعـــية والسياسية البعيدة عن الحكم ، كما كان الأمر من خلال السيطرة ، وهذه الفئة الثانية من البورجوازية فى العالم الثالث الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بذل الجهـــود لفـــرض نفسه داخل النظام الاقتصادى العالمى ، وهنا واجه مصالح رأسمالية تفوق قدرته وهى الرأسمال الاحتكارى الدولى ، فكانت هذه البورجوازية تتطلع دائما إلى التفاهم مع الرأســـمال العـــالمى المســـيطر ، فعمل هذا الأمر ضد المصالح الشعبية المحلية إذ أن هامش الاستقلال الذاتى والمبادرة الذى يمكن لهذه أن تتمتع به داخل النظام الدولى يتوسع كلما خفت سيطرة هذه البورجوازية على الجماهير الشعبية فى الداخل [٩٠] .

ومن هنا عرف العالم العربى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى وقت قريب نمطين مـــن نظم الحكم شاع أحدهما فى بعض البلدان والآخر فى بلدان أخرى .. لأطول الوقت وإنما فترات تاريخية هامة .

الـــنمط الأول ، هو الشمولى الذى اتجه إلى السيطرة على كافة المجالات المؤسسية ، واحتكرت القوة السياسية فيه نخبة تولت قمع كل المنافسين لها ، والنظام السياسى فيه كانت له أســـبقية على كل النظم والمؤسسات الأخرى ، ولم يسمح بأن تقوم منظمات مستقلة حتى ولو كانـــت غـــير سياســـية ، فكـــل وحـــدة اجتماعية كان ينبغى عليها أن تدخل فى ظل الجهاز الحكومى ، وكافة المؤسسات التى وجدت لم تمارس أنشطتها وفقا للأسس التى قامت عليها ، وإنمـــا بناء على (التوجيهات) القادمة من النظام السياسى ، والموظفون الاقتصاديون كانوا يعملـــون حسب ما تمليه عليهم الدولة والحزب من أوامر وتوجيهات وحتى المؤسسات الدينية أصبحت تابعة للمؤسسات السياسية [٩١] .

أمـــا النمط الثانى ، فهى النمط التسلطى ، وفى مثل هذا النمط وجدنا قمعا للمعارضة المـــنظمة والـــنقد العـــام ، وفى الوقت الذى يشجع فيه المجتمع الليبرالى استقلالية المنظمات والمؤسســـات ، فـــإن النظام التسلطى حرص على أن يحد من حركة ونشاط هذه المؤسسات ولكنه كان يحرص على عدم السيطرة عليها بالكامل .

وإذا كـــان النظام الشمولى قد حرص على قمع كل صور الصراع بين مكونات البناء الاجتماعى ، فإن النظام التسلطى حاصر هذه الصراعات بغير أن يقضى عليها كلية .

وقد حرص النظام التسلطى على أن يعبئ المواطن لتحقيق أهدافه السياسية ، ولكنه لم يلـغ الـتفرقة بين المجال العام والمجال الخاص. وإذا كانت النخبة السياسية فيه قد احتكرت القـوة السياسـية ، إلا أنـه كان يشرك المنظمات والمؤسسات الاجتماعية القوة الاجتماعية ، وبالتالى فإن هذا النمط لم يستبعد الصراع بين مختلف المؤسسات داخله [٩٢] .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تجمعت عوامل عدة لتشكل (عقبات) و(حواجز) أما القيم الديمقراطية وممارساتها يمكن إجمالها فيما يأتى: [٩٣]

أ- إن علاقـات التبعـية الـتى ربطـت كثـيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجـية ، وبالدرجـة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا سيما فى المجال الاقتصادى والمـالى قد أدت إلى نفوذ سياسى متعاظم لهذه القوى وصل فى كثير من الأحيان إلى تشكيل القـرار السياسى فى هذه الأقطار ، إضافة إلى التواجد المباشر لهذه القوى الدولية فى المنطقة العربـية سـواء عـن طـريق القواعـد أو الخبراء ..الخ . كذلك فإن استمرار الصراع – الإسـرائيلى والرجحان المستمر لإسرائيل فيه ، والتصور الخاطئ المتزايد الذى وضع مفاتيح حـل هذا الصراع فى يد الولايات المتحدة التى يعرف الجميع أنها الشريك الأكبر لإسرائيل ، إن هـذا كله أفرز تأثيره على أشكال نظم الحكم وأسلوب إدارته ، ووضع سلطات هذه النظم من البداية فى موضع تعارض مع الإرادة الشعبية فى هذه الأقطار ، وبكلمة ، فإنه كان يعطل العملية الديمقراطية فيها.

ب- أن الأوضـاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية اللامتكافئة وغير العادلة التى سادت معظم أقطار الوطن العربى ، جعلت الأشكال والممارسات السياسية المطبقة فى هذا الجزء أو ذاك والـتى نسـبت دائما إلى الديمقراطية ، بغض النظر عن المدرسة الأيديولوجية ، مبتورة الصـلة بالمعـنى الحقـيقى للديمقراطـية وتحولهـا إلى أشكال مزيفة تخدم الطبقات والقوى المسيطرة فى النظام .

حـ- أن حالـة الـتخلف الاجـتماعى والثقافى وسيادة الأمية فى معظم أقطار الوطن العـربى وبـالذات لـدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ، قدمت أرضية خصبة لأزمة الديمقراطـية لأن هذه الحالة جعلت سواد الشعب العربى خارج العملية السياسية وسهلت على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية .

الهوامش

(١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، د.ت ، ص ١٤٢.

(٢) المرجع السابق . ص ١٤٣.

(٣) المرجع السابق . ص ١٤٤.

(٤) أبو الفتوح رضوان : القومية العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، ١٩٦٨ ، ص ٥٠.

(٥) المرجع السابق . ص ٥١.

(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أصول التاريخ العثمانى ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٢.

(٧) المرجع السابق . ص ٢٥٣.

(٨) المرجع السابق . ص ٢٦٥.

(٩) محمود كامل : الدولة العربية الكبرى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٤٢٦.

(١٠) صـــلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، سلسلة الألف كتاب (١٢١) ، ١٩٥٦ ، ص ١٦-١٧.

(١١) عبد المالك خلف التميمى : الاستيطان الأجنبى فى الوطن العبى ، مرجع سابق ، ص ١٥

(١٢) المرجع السابق . ص ١٦.

(١٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ٢٤٣.

(١٤) المرجع السابق . ص ٢٦٨.

(١٥) صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر . القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ٥

(١٦) المرجع السابق . ص ١٨٩،١٩٠.

(١٧) أحمـــد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والشرق العربى ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، أبريل سنة ١٩٧٨،ص

(١٨) المرجع السابق ، ص ٨.

(١٩) أميـــن عبد الله محمود : مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، سلسلة عالم المعرفة (٧٤) ، الكويت ،١٩٨٤ ، ص ٢٦.

(٢٠) المرجع السابق . ص ٢٨.

(٢١) عـــودة بطـــرس عـــودة : القضية الفلسطينية فى الواقع العربى ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٠ ، ص ٣١٥.

(٢٢) خيرية قاسمية : النشاط الصهيونى فى الشرق العربى وصداه : ١٩٠٨ – ١٩١٨، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥.

(٢٣) عطا صالح زهرة : الثقافة العربية والتحدى الصهيونى فى الأرض المحتلة ، مجلة شئون عربـــية ، تونـــس ، الأمانـــة العامة لجامعة الدول العربية ، نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٣ ، العددان ٣٣/ ٣٤، ص ١٤٨.

(٢٤) حسام الخطيب : الأرض المحتلة فى خضم المواجهة الثقافية ، فى المرجع السابق ، ص ١٦٩.

(٢٥) ثـــورة العرب ، مقدماتها – أسبابها – نتائجها ، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية ، طبع فى مطبعة فى مصر فى ديسمبر ١٩١٦ ، ص ١٩٤.

(٢٦) سعيد إسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٥٢.

(٢٧) المرجع السابق . ص ٥٨٢.

(٢٨) المرجع السابق . ص ٦٢١ .

(٢٩) ر.ك كارانجيا : كيف نجح عبد الناصر ، تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٣.

(٣٠) صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر . ص ١٥.

(٣١) المرجع السابق . ص ٤٠.

(٣٢) المرجع السابق . ص ١٩٢.

(٣٣) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٨٤ ، صفحات متفرقة .

(٣٤) عـــبد المـــالك خلـــف التميمى : بعض قضايا الحركة الوطنية فى الخليج العربى ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٦١ / مارس ١٩٨٤ ، ص ٢٥.

(٣٥) عودة بطرس عودة ، ص ٥٢٣.

(٣٦) المرجع السابق . ص ٥٢٤.

(٣٧) صلاح العقاد ، المشرق العربى المعاصر ، ص ٢٥.

(٣٨) المرجع السابق . ص ٢٦.

(٣٩) محمود كامل : الدولة العربية الكبرى ، ص ٤٦٦.

(٤٠) عبد المالك التميمى : قضايا الحركة الوطنية فى الخليج العربى ، ص ٢٦.

(٤١) أبو الفتوح رضوان : القومية العربية .

(٤٢) حسن نافعة : الدور السياسى للجامعة العربية فى استقلال بعض الأقطار العربية وفى القضية الفلسطينية ، مجلة المستقبل العربى ، الأعداد ٤٢/٤٣/٤٤لعام ١٩٨٢ ، ص ١٢٥.

(٤٣) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٤٤) محمود رياض : حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى القومية العربية فى الفكر والممارسة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٢ .

(٤٥) المرجع السابق . ص ٤٢٤ .

(٤٦) المرجع السابق . ص ٤٢٥ .

(٤٧) جميل مطر وزميله : النظام الاقليمة العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٠ .

(٤٨) عبد المالك خلف التميمى : الخليج العربى : دراسة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الثانى ، السنة التاسعة ، يونيه ١٩٨١ ، ص ٢٤ .

(٤٩) محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة (١٦) ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧٩.

(٥٠) المرجع السابق . ص ٨٠ .

(٥١) أحمد يوسف أحمد : تأثير النفط على العلاقات السياسية العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ، ص ٦٠

(٥٢) المرجع السابق . نفس الصفحة.

(٥٣) محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ .

(٥٤) عـبد الباسط عبد المعطى : التوظيف الاجتماعى للبترول وديناميات الشخصية العربية فى البترول والتغير الاجتماعى ، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، ١٩٨١ ، ص ٥١٤ .

(٥٥) المرجع السابق . ص ٥١٦ .

(٥٦) قسـم دراسـات العلوم المتكاملة : معالم تجربة العرب مع التكنولوجيا فى التاريخ ، مجلة الفكـر العـربى ، بـيروت ، معهـد الإنماء العربى ، العدد السابع ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١٥١ .

(٥٧) المرجع السابق . ص ١٥٢ .

(٥٨) محمد رضا محرم : ترشيد الفهم العربى لنقل التكنولوجيا ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٧٤ /أبريل ١٩٨٥ ، ص ١١٢ .

(٥٩) محمد عبد الشفيع عيسى : التبعية التكنولوجية فى الوطن العربى : المفهوم العام والتطبيق العملى . مجلة المستقبل العربى ، العدد ٦١ ، مارس ١٩٨٤ ، ص ٨٣ .

(٦٠) ناديـة الشيشـينى : نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية فى الدول النامية . مجلة العلوم الاجتماعـية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، المجلد الحادى عشر ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٧٨ .

(٦١) المرجع السابق . ص ٧٩ .

(٦٢) حـامد عمار : البترول وتطور التعليم فى الوطن العربى فى (البترول والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى) مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

(٦٣) المرجع السابق . ص ٤٢١ .

(٦٤) عـبد الباسـط عبد المعطى : التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى . مجلة العلوم الاجتماعية الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، المجلد ١٢/١٩٨٤ ، ص ٥٨ .

(٦٥) محمود أحمد موسى : خلفيات النظام التعليمى العربى وفلسفته . مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، الأعداد ٤٢-٤٣-٤٤/ ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٦٦) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٦٧) محمـد علـى المـداح : مشكلة الأمية ومستقبل التنمية فى الوطن العربى ، مجلة قضايا عربية ، بيروت ، السنة السابعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٨٠ ، ص ١٣٣ .

(٦٨) سـيد عـبد العال : الوجود العربى ، وتحدى الأمية ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ ، ص ٩٥ .

(٦٩) أمل رسام : نحو إطار عمل نظرى لدراسة المرأة فى العالم العربى ، مجلة شئوون عربية ، تونس ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ١١١.

(٧٠) المرجع السابق . ص ١٢١.

(٧١) حلـيم بـركات : النظام الاجتماعى ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ .

(٧٢) محمـد الرميحى : أثر النفط على وضع المرأة العربية فى الخليج ، المرجع السابق . ص ٢٣٨ .

(٧٣) المرجع السابق . ص ٢٣٩ .

(٧٤) أيليا حريق : السراتية والتحول السياسى والاجتماعى فى المجتمع العربى الحديث ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٥ .

(٧٥) المرجع السابق . ص ٦ .

(٧٦) المرجع السابق . ص ٧ .

(٧٧) حليم بركات ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٧٨) المرجع السابق . ص ٦١ .

(٧٩) عبد الباسط عبد المعطى : التوظيف الاجتماعى للبترول ، مرجع سابق . ص ٥١٠ .

(٨٠) المرجع السابق . ص ٥٥١ .

(٨١) محمـد السـيد سـعيد : نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادية العربية فى : (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٦.

(٨٢) نادية رمسيس : النظرية الغربية والتنمية العربية ، فى المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤.

(٨٣) المرجع السابق . ص ١٨٥ .

(٨٤) محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٨٥) المرجع السابق . ص ١٥٢ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ١٥٣.

(٨٧) كمـال نـور الله : التنمـية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإدارية فى الوطن ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٤ نوفمبر ، ص ١٠٣ .

(٨٨) المرجع السابق . ص ١٠٤ .

(٨٩) سمير أمين : ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى . المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٦٢ ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ١٢٣

(٩٠) المرجع السابق . ص ١٠٤ .

(٩١) السيد ياسين : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، المجلد ١٣ ، ١٩٨٤ ، ص ١٦ .

(٩٢) المرجع السابق . ص ١٩.

(٩٣) خالد الناصر : أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٥٥ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٩٦ .